البَابُ الأوّلُ
السكان

١ — حركة السكان

ذكرنا قبلا أن بحث الحركة السكانية لا يندرج فى حد ذاته تحت دراسة التجديد الاقتصادى . ورغم ذلك فإنه شديد الصلة بهذه الدراسة ، لأن مدى وطبيعة التجديد الاقتصادى فى بلد معين يتوقف إلى حد كبير على أحواله السكانية . فمثلا يتوقف هذا التجديد على مدى ضغط سكان هذا البلد على موارد العيش فيه ، وعلى مستواهم الثقافى والصحى ، وكيفية توزيعهم بين فروع الإنتاج والمهن المختلفة ، وكذلك بين الريف والمدينة . كما يتوقف على طبيعة عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية ، ومبلغ ما يتمتعون به من انطلاق فكرى ، وما يستشعرونه من طمأنينة واستقرار نفسى . فكل أولئك وما شابهها عوامل تؤثر فيما يقع فى حياتهم الاقتصادية من تجديد . لذلك وجبت دراسة السكان فى مصر فى حدود صلة هذه الدراسة بموضوع التجديد الاقتصادى .

فإذا بدأنا بالنظر فى عدد السكان فى مصر ، فإنا نجد أنهم كانوا يقدرون فى وقت الحملة الفرنسية بـ ٢٫٢٠٠٫٤٦٠ نسمة ، وفى سنة ١٨٢١ بـ ٢٫٥٣٦٫٤٠٠ نسمة. وارتفع هذا العدد إلى ٤٫٤٧٦٫٤٤٠ نسمة فى سنة ١٨٤٧[1] .

---

(١) انظر كروشلى، Crouchly, the economic development of modern Egypt, 1938. pp. 50-51 بينما يذكر كلوت بك أن عدد سكان مصر أثناء الحملة الفرنسية قدر بمليونى شخص ، وهو يطعن فى هذا التقدير بعدم الصحة. أما فى سنة ١٨٤٠ ، فقد ذكر أن هذا العدد يقدر بما ينوف على ثلاثة ملايين نسمة . وهو يرى صحة هذا التقدير الأخير . ويذكر أنه بنى على أساس تحديد رقم تقريبى لعدد البيوت فى مصر ، واعتبار أنه يسكن كل بيت فى المتوسط ثمانية أشخاص فى القاهرة وأربعة فى بقية بلاد القطر . انظر : Clout Bey, Aperçu Général sur L'Egypte, 1880. T. I. p. 166.

وبافتراض صحة هـذه الأرقام ، فإن عدد السكان يكون قد تزايد بنسبة المثلين فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . وقد اقترنت هـذه الزيادة بالتوسع فى مساحة الأرض المزروعة، وكذلك فى الزراعات الصيفية بعد سنة ١٨٢٠ .

ورغم الزيادة فى عـــدد السكان التى تبينها التقديرات المذكورة ، فقد ذكر بعض معاصرى محمد على أن مصر تبدو لعين الزائر بلدا يتناقص سكانه ، « فمنظر المنازل والأكواخ المهجورة المتداعية يوحى إلى المرء بأن المدن والقرى كانت فيما مضى أكثر ازدحاما بالسكان مما هى عليه فى الوقت الحاضر »[١] . وعلى أية حال ، فقد كان ثمة إحساس بقلة عدد السكان فى مصر فى ذلك الوقت[٢] . كذلك فلا شك أن الزراعة كانت تشكو قلة الأيدى العاملة ، ويرجعون ذلك إلى كثرة استخدام الشبان فى عهد محمد على فى أعمـال السخرة وفى المصانع الحكومية ، وإجبار أعداد كبيرة منهم على الانخراط فى سلك الجندية . وذلك فضلا عن الأوبئة التى كثيرا ما كانت تحل بالبلاد ، حتى قال بعض المعاصرين لذلك الوالى إنهم لا يجدون فى القرى سوى الأطفال والشيوخ وذوى العاهات[٣] . وقد تغيرت هذه الظروف فى السنوات الأخيرة من حكم محمد على ، عنـد ما انتهت حروبه ، وانقضت احتكاراته وأغلقت مصانعه .

---

(١) تقرير الكونت ديهامل ، قنصل روسيا العام فى مصر . منشور فى مؤلف محمد فؤاد شكرى وآخرين ، بناء دولة ، مصر محمد على ، سنة ١٩٤٨ ، ص ٣٠٣

(٢) فقد ورد فى تقرير أحد الصناع الإنجليز عن حالة الصناعة والزراعة فى مصر فى عهد محمد على قوله « وعنـدى أن ما فى مصر الآن من ضروب البؤس ترجع إلى قلة السكان التى ينشأ عنها ، فيما يخيل إلى ، ترك ما يقرب من نصف الأرض بورا ، لأن طهور الطاعون والكوليرا منذ سنوات قليلة ، وإلحاق العدد الكبير من الرجال بالجيش والأسطول ، كل ذلك أنقص عدد السكان إلى حد كبير » . منشور فى مؤلف محمد فؤاد شكرى وآخرين ، المرجع السابق ، ص٧٣٢

(٣) ديهامل ، المرجع السابق ، ص ٣٠٣ . كما ذكر بوالكمت فى تقريره سنة ١٨٣٣ أن البلاد تعوزها الأيدى العاملة ، حتى أن جزءا من محصول القطن الأخير لم يمكن جنيه . مؤلف محمد فؤاد شكرى وآخرين ، المرجع السابق ، ص ٢٣١

وقد صاحب تغير الظروف على هـذا النحو زيادة كبيرة فى عدد السكان خلال تلك السنوات[١] .

وفى النصف الثانى من القرن الماضى ، استمر التزايد فى عدد السكان ، حيث قدر بـ ٥٫٢٥٠٫٠٠٠ نسمة فى سنة ١٨٧٣ و٦٫٨٠٤٫٠٢١ فى سنة ١٨٨٢ . ويذكر بعض الكتاب أن أهم ما يلاحظ فى تلك الفترة هو كثرة الأجانب فى مصر ، فقد كان عددهم ضئيلا فيها فى بداية القرن الماضى[٢] ، ثم أصبحوا حوالى ٨٠ ألفا فى سنة ١٨٧١ ، و١٠٠ ألف سنة ١٨٨٢ . ولا شك أن كثرة عدد الأجانب فى البلاد على هذا النحو كان ذا أثر بالغ فى حياة البلاد وفى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت عليها خلال تاريخها الحديث .

أما الآن فيهمنا أن نشير إلى أنه رغم تزايد عدد سكان مصر خلال النصف الثانى من القرن الماضى على النحو المشار إليه حالا ، فقد كانت الزراعة تعانى خلاله أيضا قلة فى الأيدى العاملة[٣] . ويفسر البعض ذلك بما وقع حينذاك من اتساع مستمر فى مساحة

---

(١) كروشلى ، المرجع السابق ، ص ٥١

(٢) فيذكر بوالكمت أن عدد الأوربيين فى مصر كان يبلغ خمسة آلاف شخص (وهو لم يحسب ضمن هؤلاء الأوربيين اليونانيين أو السريانيين وكان عددهم يبلغ ١٠٠٠٠ نسمة والأرمن ٢٠٠٠ نسمة واليهود ٤٠٠٠ نسمة). انظر بوالكمت ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ . بينما قدر كامبل عدد الأوربيين والمشمولين بالحماية فى سنة ١٨٤٠ بـ ٣٠٠٠٠ شخص ، مؤلف محمد فؤاد شكرى وآخرين ، المرجع السابق ، ص ٧٨٩ . وانظر أيضا تقديرات كلوت بك فى هذا الخصوص فى مؤلفه سابق الذكر ، ص ١٦٧ .

(٣) وقد بلغ من حدة تلك الأزمة أن جرى التفكير ، فى أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى استقدام بعض العمال من أوربا وغيرها لفلاحة أرض مصر .

وقد كانت بعض الأفكار الشبيهة بما تقدم تراود بعض الكتاب حتى فى النصف الأول من القرن الماضى ، فقد كان بورنج مثلا يتمنى « لو استهوى جمال المناخ وخصب التربة بعض ذوى الفطانة من الزراع الأوربيين فاستقروا على ضفاف النيل » . بورنج ، المرجع السابق ، ص ٦٩٧ . وانظر فى هذا المعنى أيضا تقرير أحد الصناع الإنجليز عن الصناعة والزراعة ، المرجع السابق ، ص ٧٤٥

الأرض المزروعة ، وفى المحصولات الصيفية التى تحتاج إلى مزيد من العمل ، كما كان رى كثير من الأراضى يستوجب رفع المياه إليها ، وهو ما كان يتطلب بدوره ، عددا كبيرا من العمال . وزاد فى حدة أزمة العمال الزراعيين هذه ، خلال الفترة من سنة ١٨٥٦ إلى ١٨٦٣ ، الالتجاء إلى السخرة فى حفر قناة السويس . فقد خصص لهذا الغرض ، بصفة الدوام ، حوالى ٦٠ ألف شخص أبعدوا عن العمل فى ميدان الزراعة[١] . وكانت السخرة تنفذ على هؤلاء العمال فى صورة بالغة السوء ، حتى مات الآلاف منهم عطشا وأهلكتهم الأوبئة التى انتشرت بينهم. وذكر ادوارد ديسى المؤرخ أنه « كثيرا ما أسيء استخدام السخرة فى مصر حتى غدا سوء استخدامها أمرا عاديا فى هذه البلاد ولكن لم يحدث مطلقا أن أسيء تطبيقها كما حدث فى حفر قناة السويس . وأكد أنه لو استمر حفر القناة يسير سنوات أخرى على هذه الأسلوب لنقص عدد سكان مصر نقصانا خطيرا ..[٢] .

هذا ويرجع تاريخ أول إحصاء أجرى فى مصر الحديثة كما هو معلوم إلى سنة ١٨٨٢[٣] ، وتم الإحصاء الذى تلاه فى سنة ١٩٠٧ ، ومنذ ذلك التاريخ أجرت

---

(١) كروشلى ، المرجع السابق ، ص ١٢٥

(٢) مثبت فى مقال الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى « ما تكلفته مصر فى إنشاء قناة السويس» . المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس ، سنة ١٩٥٧ ، ص ١٤٣ .

(٣) على أن التفكير فى حصر المواليد والوفيات كان قد جرى فى عهد الحملة الفرنسية . انظر عبد الرحمن الجبرتى ، مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس ، ح ٢ ، ص ٩٣ ــ ٩٤ طبعة « اخترنا لك » . ثم فى عهد محمد على ، بل يذكر بعض معاصرى هذا الوالى أنه أصدر أمره إلى المشايخ من رجال الدين والقضاء ممن يقومون بكتابة عقود الزواج والطلاق بإعداد سجلات بأسماء المواليد والوفيات فى جميع المدن والقرى المصرية . كما يذكر هؤلاء المؤرخون أنه قد تكون هذه السجلات مضبوطة فيما يتصل بالوفيات ، غير أن أطفالا كثيرين يولدون فى داخل الحريم ، دون أن تصل أنباء ولادتهم قط إلى علم ولاة الأمور . والواقع أن التقاليد الاجتماعية التى كانت سائدة فى ذلك الحين كانت تقف عائقا فى وجه الحصول على البيانات المطلوبة . انظر تقرير كامبل، المرجع السابق ص ٧٨٨ ــ ٧٨٩ ، وتقرير بورنج ، المرجع السابق ص ٣٨١ ــ ٣٨٢ ، وتقرير ديهامل ، المرجع السابق، ص٣٠٢

الحكومة إحصاءا لسكان البلاد فى كل عشر سنوات . وكان آخر إحصاء ظهرت نتائجه هو الذى تم فى سنة ١٩٤٧ . وقد أجرت الحكومة إحصاءا جديدا فى سبتمبر سنة ١٩٦٠. ولم تظهر نتائج هذا الإحصاء الأخير بعد. ويرد على هذه الإحصاءات (خاصة القديمة منها) تحفظات كثيرة لما يشوبها أحيانا من النقص وعدم الدقة، وقد يرجع ذلك إلى عيوب فنية فى طرق الإحصاء ذاتها، أو إلى نقص فى تسجيل بعض البيانات الإحصائية، أو إلى تردد بعض الأفراد فى الإدلاء بالبيانات الصحيحة عند توجيه الأسئلة الإحصائية إليهم . ويهمنا أن نذكر بصفة خاصة أن من الإخصائيين من يتردد فى تقبل النتائج التى انتهى إليها إحصاء سنة ١٩٤٧ ، فهم يقولون إن فى هـذه النتائج مغالاة ترجع إلى رغبة الأفراد فى زيادة عدد ذويهم ، رجاء أن تزداد بذلك أنصبتهم فى بطاقات التموين . لكن يعترض على ذلك بعض الإخصائيين الآخرين بمقولة إنه إذا كانت نتائج إحصاء سنة ١٩٤٧ تبدو مرتفعة بدرجة غير عادية بالنسبة لنتائج الإحصاءات السابقة ، فإنما يرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى الثقافة فى سنة ١٩٤٧ عنه سابقا ، مما يدعو إلى الاعتقاد بأن الأفراد كانوا فى تلك السنة أكثر إقبالا على الإدلاء بالمعلومات الصحيحة منهم فى السنوات السابقة[١] .

وتدل الإحصاءات والتقديرات السالفة الذكر ، على أن عدد السكان فى مصر تطور منذ أواخر القرن الماضى على النحو التالى :

---

(١) أنظر البحث المقدم من الأستاذ الدكتور حسن محمد حسين وكيل الوزارة لشئون الإحصاء إلى المؤتمر الدولى للسكان المنعقد فى روما سنة ١٩٥٤ :

Contibution to demography through new Census enquiries by Hassan H. Hussein.

عدد السكان فى مصر (١)

السنـــوات		عدد السكان (بالألف)	متوسط الزيادة السنوية فى السنة
تعـدادات	١٨٨٢	٦ ٨٠٤	٠ر٠
	١٨٩٧	٩ ٧١٥	٢ر٩
	١٩٠٧	١١ ٢٨٧	١ر٦
	١٩١٧	١٢ ٧٥١	١ر٣
	١٩٢٧	١٤ ٢١٨	١ر١
	١٩٣٧	١٥ ٩٣٣ (٢)	١ر٢
	١٩٤٧	١٩ ٠٢٢	١ر٩
تقـديرات فى أول يوليـــو حسب الزيادة الطبيعيـة	١٩٥٢	٢١ ٤٧٣	٢ر٩
	١٩٥٣	٢٢ ٠٠٣	٢ر٣
	١٩٥٤	٢٢ ٥٠٩	٢ر٢
	١٩٥٥	٢٣ ٠١١	٢ر٢
	١٩٥٦	٢٣ ٥٢٠	٢ر٢
	١٩٥٧ (٣)	٢٤ ٠٢٦	٢ر١

ويتبين من هذه الأرقام أن عدد سكان مصر كان فى نمو سريع مطرد طوال المدة التى تناولتها الإحصاءات الآنفة الذكر ، حتى لقد وصل هـذا العدد إلى نحو مثليه أو أكثر فى فترة خمسين سنة فقط (١٩٠٧ ـ ١٩٤٧) .

(١) الإحصاء السنوى للجيب ، سنة ١٩٥٧ ، ص ١ .

(٢) يقدر عيسوى فى مؤلفه : Egypt in mid-century, 1950, p 55 عدد سكان مصر سـنة ١٩٤٧ بـ ١٨ مليون نسمة ، كما يقرر أنه يحتمل أن تـكون نسبة تزايد السكان فى مصر ١ر٣٪ سنويا .

(٣) وتدل النتائج الأولية الخاصة بإحصاء سنة ١٩٦٠ أن عدد السكان توقف فى هذه السنة على ٢٦ مليون نسمة .

وتفسر هذه الظاهرة بارتفاع نسبة المواليد ، وميل نسبة الوفيات إلى الانخفاض خلال الفترة موضوع البحث ، فقد أدى ذلك بدوره إلى ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية فى عدد السكان .

أما عن نسبة المواليد ، فقد بلغت فى المتوسط ٤٠ فى الألف خلال السنوات ١٩١٧ ـ ١٩٥١[١] . ويبلغ هـذا المتوسط ٤٠ فى الألف أيضا فى سوريا ، أما فى العراق فيقدر بـ ٤٥ فى الألف[٢] . بينما أنها تتراوح فى البلاد الأوروبية بين ١٥ و ٢٠ فى الألف .

وقد اختلف الرأى فى تعليل ارتفاع نسبة المواليد فى بلادنا على هذا النحو . ويمكن أن نقسم الأسباب التى قيلت فى هذا الصدد إلى نوعين: اقتصادية واجتماعية .

فأما الأسباب الاقتصادية ، فتتلخص فيما أحرزته البلاد ، على وجه العموم ، منذ أوائل القرن الماضى ، من تقدم اقتصادى محسوس[٣] ، إذ يعد الفرق كبيرا بين حالة مصر فى هذه المدة، وحالتها تحت حكم الأتراك والمماليك، حين تأخرت اقتصادياتها، وتخربت مرافقها ، ونضب النشاط الاقتصادى فيها ، مما أدى إلى قلة عدد سكانها فى ذلك الوقت ، على ما يؤكده رجال التاريخ .

ويرتبط بهذا السبب نفسه تقدم الزراعة فى مصر الحديثة وانتشار زراعة القطن فيها ، إذ يحتاج إنتاج القطن إلى كثير من الأيدى العاملة غير المتخصصة ، خاصة من الأطفال ، لذلك يقال إن تزايد أهمية هذا النوع من المحاصيل شجع على الإكثار

---

(١) قدرت تلك النسبة فى سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ بـ ٤٢ فى الألف و ٤٤ فى الألف على التوالى . كما قدرت بـ ٤٥ فى الألف سنة ١٩٥٢ و ٤٢ فى الألف سنة ١٩٥٣ و ٣٩ فى الألف سنة ١٩٥٤ . الإحصاء السنوى للجيب ، سنة ١٩٥٧ ، ص ٢٠ .

(٢) أنظر الدكتور عزة النص ، أحوال السكان فى العالم العربى ، سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ ، ص ١٨٥ ـ ١٩٩ . وهو يذكر أن معدل الولادات فى مصر ـ الذى يقدر بـ ٤٥ فى الألف عام ١٩٥١ ـ يمثل المعدل الوسطى للعالم العربى ، وأن الحد الأدنى للعالم العربى لا ينزل عن ٤٠ بالألف والحد الأعلى يصل إلى ٦٠ بالألف .

(٣) أنظر . . . L'Egypte, memento èconomique, 1954. p. 39

من النسل، لعلم الآباء مقدما استطاعتهم تشغيل أولادهم فى كثير من الأعمال التى يحتاج إليها ذلك المحصول[١] .

وبالعكس ، فإنه يقال إن الفقر[٢] هو أحد أسباب كثرة النسل فى مصر وفى كثير غيرها من البلاد المكتظة بالسكان . ويعللون ذلك بأن الفقر يورث قلة الحيطة ، وعدم الاكتراث أو المبالاة . أما الغنى فيحمل صاحبه على التقليل من نسله ، حتى تكون ثروته لعدد قليل من الأولاد ، فيبقى لهم مركزهم الاجتماعى ومستوى معيشتهم المرتفع . كما قد يقلل الآباء ، إذا كانوا أغنياء ، من عدد أولادهم حتى تقل مشاغلهم ، ويتاح لهم العناية بتربيتهم وتنشئتهم .

هذا عن الأسباب الاقتصادية ، أما الأسباب الاجتماعية[٣] ، فيتلخص أهمها فى كون المجتمع المصرى مجتمعا متدينا يقدس الزواج ، ويحترم الآباء الذين يرزقون بأولاد كثار ، كما أنه مجتمع زراعى تسوده التقاليد والمعتقدات القديمة ، وينمو فيه روح الاتكال والقناعة ، كذلك يعيش الناس فى الريف المصرى فى ظروف تحملهم على التبكير بالزواج ، إذ لا يشغلهم شاغل عن الرغبة فيه ، كالاضطرار إلى مواصلة التعليم أو الرغبة فى تحسين مركزهم المالى أو غير ذلك من الظروف التى قد تدعو غيرهم إلى التأخر فى الزواج . كما تنعدم فى الريف المصرى وسائل التسلية أو المشاغل خارج المنزل فى المساء ، مما يدعو الأفراد فيه إلى تفضيل الحياة العائلية .

كذلك يعدون من هذه الأسباب خشية الوالدين وفاة بعض أولادهم ، فقد يحملهم ذلك على زيادة عدد هؤلاء الأولاد ، تأميناً لأنفسهم من هذا الخطر .

---

(١) أنظر جورج بيكو GEORGE-PICOT فى كتابه :

Proplèmes, d'actualités du Moyen-Orient, Univeresité de Paris, Institut d'etudes politiques1948-1949, p. 137

(٢) عيسوى ، المرجع السابق ، ٥٦ . وقد يبدو أن ثمة تعارضا ، ولو ظاهريا، بين اعتبار كل من التقدم الاقتصادى والفقر سببين فى نفس الوقت لظاهرة تكاثر السكان.

(٣) أنظر حسين عبد الله ، السكان وموارد الثروة فى مصر ، ص ١٢٦ ـ ١٢٩ .

ويذكرون بين هـذه الأسباب أيضا تخوف الزوجة من الطلاق[١]، ورغبتها فى توكيد مركزها فى الأسرة عن طريق الإكثار من النسل .

ويعتبر من هذه الأسباب كذلك كثرة الطلاق . فمثلا بلغت إشهادات الطلاق فى سنة ١٩٥٥ ، ٥٣٢٠٠ إشهادا بنسبة ٣ر٢ لكل ألف من السكان ، بينما بلغ عدد عقود الزواج فى السنة نفسها ١٩٩ر٥٠٥[٢] عقداً بنسبة ٨ر٧ لكل ألف من السكان. فيقال ، فى هذا الصدد، إن كثيراً من أحوال الطلاق فى مصر يرجع إلى انعدام النسل، مما يحمل الرجل على الطلاق كى يتمكن من الإنجاب عن طريق زواج جديد . وعلى وجه العموم ، فإن الطلاق ، مهما كانت أسبابه ، قد يكون مدعاة إلى كثرة النسل إذا ما أعقبه زواج آخر وتلى ذلك إنجاب جديد .

كذلك ، فإن ثمة اعتقادا بأن تعدد الزوجات هو أحد أسباب ارتفاع نسبة المواليد[٣] ، على أن الكثيرين لا يشاطرون هـذا الرأى ، وذلك على الأقل إذا نظرنا إلى الإحصاءات الرسمية الخاصة بتعدد الزوجات ، إذ تدل هـذه الإحصاءات على قلة حالات هذا التعدد فى الأوقات الراهنة وميلها إلى التناقص بمضى الزمن[٤] ، وذلك

---

(١) أنظر فى تأييد ذلك ماتدل عليه الإحصاءات من تناقص حالات الطلاق تبعا لعدد الأولاد، الإحصاء السنوى العام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ ، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ ، ص ٣٤ ـ ٣٥ .

(٢) الإحصاء السنوى للجيب ، سنة ١٩٥٧ ، ص ٢٨ . ويلاحظ أن عدد عقود الزواج وإشهادات الطلاق فى سنة ١٩٥٥ كان أقل منه فى أية سنة أخرى سابقة عليها منذ سنة ١٩٤٤ .

(٣) صلاح نامق ، مشكلة السكان فى مصر ، ص ٤٢ ـ ٣٠ .

وفى أوائل القرن الماضى ، كان يضاف إلى تعدد الزوجات وجود نظام الرق والحريم ، خاصة عند بعض أفراد الطبقة الموسرة . فيذكر بعض المؤرخين أن أولاد محمد على بلغ عددهم ٨٧ ، توفى منهم سبع وسبعون وهم أطفال . كما بلغ عدد أولاد « أحمد طاهر باشا » ، أحد سراة مصر فى النصف الأول من القرن الماضى ، ٢٨٠ ولدا ! ـ لم يعش منهم بعده إلا عشرة .

انظر W. N. Senior ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٣ و ص ١٦٩ ـ ١٧٠ .

(٤) جورج بيكو ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ . وعيسوى ، المرجع السابق ص ٥٦ .

تبعاً لتطور أسلوبنا فى الحياة . والواقع أن حالات تعدد الزوجات كانت تبلغ ٨ر٤٪ من مجموع تعداد المسلمين المتزوجين فى سنة ١٩٢٧ ، لكنها نقصت إلى ٦ر٣٪ من هذا المجموع فى سنة ١٩٤٧[١] . بل الظاهر أنه حتى فى النصف الأول من القرن الماضى ، فإن تعدد الزوجات كان أمرا « كثير الشيوع بين الموسرين ، بل وبين أهل الطبقة الوسطى » ، لكنه كان « غير شائع بين الطبقات العاملة والطبقات الفقيرة ، التى يقتصر كل فرد منها فى غالب الأحيان على زوجة واحدة ، لعجزه عن أن يعول ما هو أكثر من ذلك »[٢] .

وتجب الإشارة إلى أن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة تزايد عدد المواليد فى مصر ، والتى أتينا على أخصها ، لا تتساوى أهميتها فى كل الأوقات ، بل تختلف أهميتها هذه بحسب الظروف[٣] .

هذا عن المواليد ، أما الوفيات ، فإن معدلها فى مصر يعتبر كذلك من أعلى المعدلات فى العالم . فقد بلغت نسبة الوفيات إلى عدد السكان ٤ر٢٩ فى الألف

---

(١) الإحصاء السنوى للجيب ، سنة ١٩٥٣ ، ص ١٢ . ويلاحظ أن حالات تعدد الزوجات كانت فى تناقص من سنة ١٩٥١ حتى سنة ١٩٥٥ . الإحصاء السنوى للجيب ، سنة ١٩٥٧ ، ص ٢٩ .

(٢) بورنج ، المرجع السابق ، ص ٣٩٣ .

(٣) كذلك يلاحظ أن ميل السكان إلى التوالد هو ظاهرة قديمة فى مصر ، وعلى الأقل فقد لوحظت هذه الظاهرة من بداية الفترة التى اتخذناها موضوعا لهذا البحث ، فقد ذكر بعض معاصرى محمد على أنه « لاشك فى أن قدرة سكان وادى النيل على التناسل عظيمة فكلما سادت فترة هدوء قصيرة وامتنعت مطالب الجيش ، زاد عدد السكان وعدد المواليد من الأطفال فى سرعة فائقة ... وفى بلد كمصر ، تتفاوت فيه نسبة الإناث إلى الذكور تفاوتا جد عظيم ، يساعد تعدد الزوجات دون شك على زيادة الإسراع فى سد الفراغ الناشئ عن الحاجة الدائمة إلى الشبان . ولو عاشت البلاد فى هدوء وسلام لتضاعف عدد سكانها فى خلال سنوات قليلة جدا ، كيف لا وسبل الرزق ميسرة ، والإقبال على الأيدى العاملة لاينقطع ؟ . وقد بلغ من شيوع الزواج المبكر وقدرة المصريين على التوالد أن صار من النادر أن ترى شابة لا تحمل طفلها على كتفها » . أنظر تقرير بورنج ، المرجع السابق ، ص ٣٨٢ — ٣٨٣ .

سنة ١٩١٧ ، و ١ر٢٧ فى الألف سنة ١٩٣٧ ، و ٤ر٢١ فى الألف سنة ١٩٤٧ . ثم تراوحت بين ١٩ و ١٦ فى الألف فى السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٤[١] . بل تدل بعض أبحاث تمت خلال السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ على أن نسب المواليد والوفيات الفعلية فى بعض القرى القريبة من القاهرة كانت أعلى بكثير مما تضمنته فى هذا الخصوص السجلات الرسمية[٢] . وتبين القيود الرسمية فى سجلات البلاد العربية الأخرى نسباً للوفيات أقل فى معظم الأحيان منها فى مصر ، بل تظهر هذه السجلات أضعف نسب للوفيات فى العالم ، لكن ذلك إنما يرجع إلى بعد تلك السجلات عن الدقة[٣] ، وهو ما يلحظ أيضا فى مصر ولكن بنسبة أقل من غيرها من البلاد العربية .

وقد يكفى فى بيان مدى ارتفاع نسب الوفيات عندنا الإشارة إلى أن البعض يقدر أن وفيات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السنة الأولى والرابعة تزيد فى مصر فى السنوات الحديثة نسبيا من خمسة عشر إلى عشرين مرة عن النسب المقابلة لها فى البلاد التى تقل فيها نسبة الوفيات قلة كبيرة[٤] ، ففى ذلك ما يدل على مدى استهتارنا بحياة الأطفال فى بلادنا ، وتضحيتنا بتلك الأرواح البشرية الغالية ، فوق تضحيتنا بما ينفق فى سبيل ولادتهم وتنشئتهم فى سنى حياتهم الأولى من جهد ومال.

كذلك ، فما يبين ارتفاع نسبة الوفيات عندنا قصر متوسط العمر فى مصر ،

---

(١) الإحصاء السنوى العام ، ١٩٤٩ـ١٩٥٠ و ١٩٥١ـ١٩٥٢ ص ٥٧ . والإحصاء السنوى للجيب ، سنة ١٩٥٧ ، ص ٢٠و٢١ .

(٢) أبحاث مؤسسة روكفلر فى قرى سنديس وغيرها ، أنظر :

J M. Weir "An evalution oj health and Sanitation in Egyptian villages". Journal of the Egyptian health association, (Cairo, 1952). Issawi. op. cit, p. 56.

(٣) عزة النص ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(٤) مشاكل تضخم السكان فى الشرق الأوسط ، (تعقيب أعده قسم السكان بقسم الشئون الاجتماعية التابع لهيئة الأمم المتحدة) ، حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية، ١٩٥٠ ص ٤٤٧.

فقد قدر هذا المتوسط بـ ٣١ سنة للرجال و ٣٦ سنة للنساء . ويبدو انخفاض هذا المتوسط إذا قارناه بأمثاله فى بعض البلاد الأخرى ، فمثلا يبلغ متوسط العمر (بالنسبة للرجال) ٦٤ سنة فى الولايات المتحدة ، و ٥ر٥٤ فى فرنسا ، و ٤ر٥٩ فى ألمانيا ، و ٤٧ فى اليابان ، و ٤٢ سنة فى روسيا. أما فيما عدا مصر من البلاد العربية، فيذكر بعض الكتاب أن ليس ثمة إحصاءات موفورة تسمح بحساب معدلات الآجال واحتمالاتها[١] .

ومهما يكن من أمر ، فمن المعلوم أن ارتفاع معدل الوفيات فى مصر يرجع إلى انتشار الأمراض المتوطنة فيها ، وانخفاض المستوى الصحى وسوء التغذية ، وقلة العناية بالعلاج ، وضعف الخدمات الوقائية والطبية على وجه العموم .

ولا تبين الإحصاءات التى تمت حتى الآن اتجاهات واضحة طويلة المدى لحركة المواليد والوفيات فى مصر . لكن يمكن أن يقال إن معدل المواليد بقى ثابتا نسبيا خلال معظم سنى القرن الحالى . فمثلا تراوح هذا المعدل بين حدين أدناها ١ر٤٠ فى الألف من جملة السكان فى سنة ١٩١٧ ، وأعلاها ٤٥ فى الألف فى سنة ١٩٥١ . أما الوفيات ، فقد اتجه معدلها نحو الانخفاض بعض الشىء ، فمثلا كان هذا المعدل ٤ر٢٩ فى الألف من عدد السكان فى سنة ١٩١٧ ، ثم انخفض إلى ١ر٢٧ فى الألف سنة ١٩٣٧ ، و ٤ر٢١ فى الألف سنة ١٩٤٧ . ثم إلى ١٩ فى الألف سنة ١٩٥١ . ويظهر ميل الوفيات إلى الانخفاض على الأخص بالنسبة للأطفال الرضع (أقل من السنة) ، فقد بلغ معدل تلك الوفيات ٢٥١ فى الألف من عدد المواليد الأحياء سنة ١٩١٧[٢] . ثم انخفض هذا المعدل إلى ١٦٥ فى الألف سنة ١٩٣٧ ، وإلى ١٢٧

---

(١) عزة النص ، المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

(٢) بل لقد كانت نسبة وفيات الأطفال عموما مرتفعة جدا عن ذلك قبلا ، حتى قدر كلوت بك أن بعض الأمراض كان يحصد ، قبل حكم محمد على ، ثلث الأطفال فى مصر . أنظر كلوت بك ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ . =

فى الألف سنة ١٩٤٧ ، لـكنه ارتفع بعد ذلك إلى ١٢٩ فى الألف سـنة ١٩٥١ . ثم كانت نسبته فى السنوات ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ : ١٢٧ و ١٤٦ و ١٤٠ فى الألف على التوالى[١] . على أنه يمكن القول إنه بافتراض استمرار معدل المواليد فى مصر على ما هو عليه الآن ، فإنه ينتظر أن يستمر تزايد السكان فى مصر ، وأن يتم ذلك بنسبة متصاعدة ، ذلك بأنه من المحتمل أن يتوالى الهبوط فى نسبة الوفيات ، وذلك تبعاً لارتفاع مستوى الصحة والتغذية على وجه العموم .

ويؤكد البعض أنه إذا قدر لنسبة المواليد الحالية أن تستمر على ما هى عليه الآن، فإن ذلك يكون كفيلا بمضاعفة عدد السكان بين ثلاثين أو خمسة وثلاثين عاما ، وأنه إذا لم تـكن هناك هجرة ، وإذا لم توسع مساحة الأرض المأهولة ، فستكون النتيجة أن تصل كثافة السكان إلى ألف شخص فى الـكيلومتر المربع من المساحة المأهولة سنة ١٩٨٠[٢]. بينما بلغت هذه الـكثافة ٤٦٣ نسمة فى الـكيلومتر المربع سنة ١٩٣٧، و ٥٥٥ نسمة على الأقل فى سنة ١٩٥٠[٣] .

ومما يؤيد ميل السكان فى مصر مستقبلا إلى التزايد ما يوضحه الإحصاء السنوى

= كما يذكر بعض المؤرخين أن نسبة الوفيات بين أولاد الطبقة الغنية فى مصر كانت مرتفعة فى النصف الأول من القرن الماضى . ويضيفون أن الزواج المبكر كان من أسباب ارتفاع نسبة وفيات الأطفال عموماً فى ذلك الوقت . انظر : سنيور ، المرجع السابق ، ص ١٦٩ — ١٧٠ .

(١) الإحصاء السنوى للجيب ، ١٩٥٧ ، ص ٢٠ و ٢١ . ويذكر الدكتور عزة النص أنه لا يظن أن وفيات الأطفال فى مصر تقل عن ١٥٠ بالألف . وهو يعتقد أن الفرق ينشأ عن نقص التسجيل . ويرى أنا لا نستطيع أن نعتمد الإحصاءات العربيـة الرسمية الخاصة بوفاة الرضع . وأن من المحقق أن نسبة وفيات الأطفال إلى مجموع الولادات السنوية فى البلاد العربيـة تتجاوز ١٥٠ لـكل ألف . ولـكن الـكثرة من الأطفال يولدون ويموتون دون أن تعلم بهم دوائر التسجيل الحـكومية . المرجع السابق . ص ٢١٥ وما بعدها .

(٢) مشاكل تضخم السكان فى الشرق الأوسط ، حلقة الدراسات الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ٤٤٦ .

(٣) أنظر : . . . L'Egypt, memento économique. op, cit. p. 35

للسكان ، الذى وضعته هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٩ ، من أنه ينتظر أن تحل محل كل ألف أنثى فى مصر سنة ١٩٣٩ ـ ١٦٠٠ أنثى أخرى خلال جيل واحد ، وتلك نسبة حلول مرتفعة إذا قورنت بمثيلاتها فى البلاد الأخرى ، وهى نسبة تنبىء بما سيكون عليه عدد النساء ، وبالتالى عدد النسل فى مصر فى المستقبل القريب .

كذلك ذكرت بعض الأبحاث ، أن من المتوقع أن يزيد عدد سكان مصر إلى ٢٦ مليونا فى سنة ١٩٦٣ ، و ٢٩ مليونا سنة ١٩٦٨ ، و٣٢ مليونا سنة ١٩٧٣ ، و ٣٥ر٥ مليونا سنة ١٩٧٨[١] .

٢ — الآثار الاقتصادية لتزايد السكان

والآن فما هى الآثار الاقتصادية لتزايد السكان فى مصر على هذا النحو ؟ . هذا ما اختلف الرأى فيه .

فقد ذهب فريق إلى أن هذه الظاهرة لا تتضمن خطراً يتهدد المجتمع المصرى ، وذلك إذا نحن قمنا باستغلال مواردنا الإنتاجية على نحو حسن. وفى سبيل تأييد هذا الرأى، فإنهم يرددون ما قيل قديما من أن سكان بلد ما هم الذين تتكوّن منهم ثروة ذلك البلد الحقيقية[٢] . والواقع يجب التسليم بأن السكان هم العنصر الموجب فى الإنتاج ، ويتوقف على درجة ذكائهم وتنظيمهم النشاط الاقتصادى كله ، حتى أن كثيراً من البلاد يجد فى قلة عدد سكانه سببا هاما من أسباب ضعفه الاقتصادى ، وحائلا دون تقدمه . كل ذلك فضلا عما يقال من أن كثرة عدد السكان فى البلاد تعد أحد دعائم قوتها السياسية ومنعتها الحربية .

---

(١) لجنة التخطيط القومى ، تقدير عدد السكان والقوى العاملة فى الفترة من ١٩٥٨ـ١٩٧٨ .

(٢) أنظر إيلى نصيف NASSIF فى بحثه : هل تشكو مصر من الازدحام بالسكان :
L'Egyte est-elle surpeuplée. L'Egypte contemporaine, 1942. pp. 613-768.

لـكن يتجه رأى آخر إلى اعتبار الوضع الراهن للسكان فى مصر وضعا سيئا ، فهذه البلاد التى كانت فى القرن الماضى تحس قلة فى السكان[١]، أصبحت منذ أواخر ذلك القرن تشعر تدريجيا بضغط السكان فيها[٢] ، مما يلحق باقتصادها القومى نتائج وخيمة . وتزداد هذه النتائج سوءا كلما تقدم الزمن، واستمرت ظاهرة تـكاثُر السكان قائمة . لذلك يرون وجوب المبادرة إلى علاج هذه الظاهرة على نحو ناجع مفيد .

وأول مايلاحظ فى هـذا الصدد ، هو ارتفاع نسبة الأطفال وغير العاملين اقتصاديا إلى مجموع عدد السكان فى مصر[٣] .

فقد قيل فى هـذا الخصوص ، إنه يمكن تقسيم عدد سكان بلد ما بحسب سنهم إلى ثلاث فئات وهى :

١ ـ الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر ، وتشمل هذه الفئة عدداً من السكان لا يعول نفسه ، بل يعيش عالة على سواه .

٢ ـ الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٦٤ سـنة ، وهم يكونون الأغلبية العظمى من الأفراد ذوى النشاط فى البلاد . كما تشمل هـذه الفئة تقريبا كل عناصر السكان القادرة على إنجاب النسل .

---

(١) وقد كان ذلك ملموسا على الأخص فى ميدان الزراعة، وذلك على نحو ما أشرنا إليه سابقا . ويذكر بعض المؤرخين أنه كان من الإجراءات التى اتخذت لسد نقص الأيدى العاملة فى هذا القطاع استخدام العبيد فى الزراعة ، وهو ما لم ينجح بسبب ارتفاع تـكاليفه . وكذلك العمل على زيادة نسل العمال الزراعيين ، بتزويج الأولاد متى وصلوا حد البلوغ ، ومساعدتهم فى مصاريف الزواج إن كانوا فقراء. فقد أمر محمد على مشايخ القرى بأن «يزوجوا من يجدونه على حد البلوغ من الذكور والإناث فى جميع المأموريات ومن كان ليس بمقتدر على مصروف الزواج فإنه تحصل له المعاونة والمساعـدة» . وقد اتخذ مشايخ القرى طرقا مختلفة لتنفيذ هـذا الأمر ، كان منها التجاء بعضهم إلى ضرب الأفراد لإرغامهم على الزواج ـ أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على ، ١٩٥٠ ، ص ٨٤ ـ ٨٥ .

(٢) كروشلى ، المرجع السابق ، ص ١٦١ ـ ١٦٢ .

(٣) أنظر مشاكل تضخم السكان فى الشرق الأوسط ، حلقة الدراسات الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

٣ ـ الأشخاص الذين تصل أعمارهم إلى ٦٥ سنة أو تزيد عليها ، وأغلبهم عاجز ، على الأقل جزئيا ، عن كسب عيشه بنفسه ، فهم يعتمدون على غيرهم فى شئون معاشهم .

وبتطبيق هـذا التقسيم على السكان فى مصر ، فإنا نجد أن توزيعهم بين الفئات المذكورة يتم على النحو الآتى :

الأعمـــار	النسب المئوية
أقل من ١٥ سنة	٣٩ر٣
١٥ ـ ٦٤ سنـــة	٥٧ر١
٦٥ سنة فأكثر	٣ر٦
نسبة الأعمار جميعا	١٠٠ر٠

ويبين هذا الجدول ارتفاع نسبة الأطفال فى مصر إلى عدد القادرين على العمل ، أى ارتفاع نسبة الأشخاص الذين لا يكسبون عيشهم بأنفسهم ، بل يعتمدون فى ذلك على غيرهم[1] . وقد يعترض على ذلك بأنه فى مصر ، كما فى البلاد الزراعية المختلفة الأخرى ، يعمل الأطفال فى سن مبكرة . وهذه الملاحظة صحيحة إلى حد ما ، لـكنها لا تقبل رغم ذلك إلا بتحفظ كبير ، إذ أن إنتاج الأطفال ، عند قيامهم بالأعمـال فى سن مبكرة على هـذا النحو ، يكون أقل مما يستطيعه البالغون . كما أن اشتغال

---

(١) وترد الملاحظة نفسها على الشرق الأوسط فى مجموعه ، إذ تبين الإحصاءات أن ٥٠ ٪ من سكانه أقل من عشرين سنة ، وأن ٤٥ ٪ منهم تتراوح أعمارهم بين ٢٠ ـ ٦٥ سنة . وأن ٦ ٪ (؟) منهم يزيد عمرهم على ٦٥ سنة انظر :

The Contribution of Social sciences to economic development. Report on the Unesco Seminar for the Arab States, Beirut, 9-20 December, 1927.

أولئك الأطفال بالأعمال إنما يتم على حساب التعليم الذى يضطرون إلى تركه ، رغم حاجتهم إليه لزيادة قدرتهم فى الإنتاج .

فيستفاد من الجدول السابق قلة نسبة السكان ممن هم فى سن العمل فى مصر ، وهم الأشخاص بين ١٥ و ٦٤ سنة ، إذ تبلغ هذه النسبة ٥٧٪ من عدد السكان ، بينما أنها تبلغ ٦٩ ٪ فى السويد، و٦٧ ٪ فى كل من فرنسا والولايات المتحدة .

ومن الواضح أن الأشخاص الذين هم فى سن العمل ، لا يعملون جميعا بالفعل ، بل يعمل بعضهم دون البعض الآخر . وقد قدرت نسبة السكان النشطين اقتصاديا فى مصر بـ ٣٨ ٪ فى سنة ١٩٣٨[١] بينما بلغت تلك النسبة ٤٧ ٪ فى بلد كالسويد (سنة ١٩٤٠)، و٤٩ ٪ فى فرنسا (سنة ١٩٣٦)، و٤٠ ٪ فى الولايات المتحدة (سنة ١٩٤٠)[٢] .

ويمكن أن نلاحظ أن ارتفاع نسبة الأطفال على هذا النحو مقارنا بمجموع عدد السكان يرجع إلى كثرة عدد المواليد التى تؤدى إلى زيادة عدد الأطفال ، كما يرجع فى نفس الوقت إلى كثرة الوفيات ، وقصر متوسط العمر تبعاً لذلك ، فمن شأن ذلك كله أن ترتفع نسبة الأطفال إلى باقى فئات السكان فى البلاد .

---

(١) ويتحفظ المرجع السابق إذ يقرر أن كثيراً من الإناث البالغات قد يدرجن ضمن العناصر غير النشيطة اقتصاديا ، بينما أنهن قد يعملن فعلا فى دائرة نشاط الأسرة أى فى الحقل . ويصدق ذلك على نسبة معينة من الأطفال الذين قد يشتغلون بالأعمال فعلا فى سن مبكرة . المرجع السابق ص ٤٤٨ ـ ٤٤٩ .

(٢) يورد بعض الكتاب ملاحظة فى شأن سكان الولايات المتحدة ، فيذكر أنه « لما كان جانب كبير نسبيا من سكان الولايات المتحدة فى سن تسمح بالعمل الإنتاجى لم يثقل كاهلها بعدد ضخم من الأولاد صغار السن ، أو من العجزة الطاعنين ممن يحتاجون إلى من يعولهم . ومن ثم فإن الخط البيانى لمتوسط أعمار السكان يتجه إلى أعلى ، وفى استطالة الأعمار ميزة اقتصادية لدرجة ما ، إذ أن العمال المتقدمين فى السن ممن نالوا خبرة أكثر ممن هم دونهم سنا ، يصبحون أكثر حذقا لصناعاتهم وتقل أخطاؤهم فى العمل عن الشبان ، وليست هناك ميزة اقتصادية فى ارتفاع نسبة الشبان بين السكان إلا حينما يعتمد النظام الاقتصادى على قوة السواعد » . أنظر مؤلف شبارد كلار. الأساس الاقتصادى للحضارة الأمريكية ، ترجمة أحمد حلمى حجاج، سنة ١٩٥٥، ص ١٣.

ويتصل بهذا الموضوع أيضا ما ذكرناه حالا من أن مؤدى كثرة وفيات الأطفال فى مصر ضياع الأموال والجهود التى تبـذل فى سبيل ولادتهم ثم فى سبيل تنشئتهم ورعايتهم خلال سنى حياتهم الأولى .

كذلك فمن الآثار الهامة لظاهرة تكاثر السكان فى مصر ، شدة ضغطهم على موارد العيش فى البلاد ، وخاصة تلك الموارد المستمدة من الزراعة التى تعتبر صناعتهم الأساسية حتى الآن . والواقع أن زيادة عدد المشتغلين بالزراعة ، مع عدم زيادة الأرض المزروعة بنفس النسبة ، لابد أن يؤدى إلى تناقص إنتاجية العامل فى الزراعة[١] ، وإلى نقص الأجور فيها تبعاً لذلك . ويمكن إعطاء فكرة تقريبية عن ذلك كله إذا نظرنا إلى الجدول الآتى الذى يمثل الزيادة فى كل من المساحة المزروعة وعدد السكان فى مصر ، وذلك خلال المدة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩٤٧ .

السنة	المساحات المزروعة	عدد السكان
١٨٨٢	٤ر٧٠٠ر٠٠٠	٦ر٠٠٠ر٠٠٠
١٩٢٧	٥ر٥٠٠ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠ر٠٠٠
١٩٤٧	٥ر٩٠١ر٠٠٠	١٩ر٠٠٠ر٠٠٠

فبينما زاد عدد السكان إلى ثلاثة أمثاله خلال تلك المدة ، فإن الزيادة فى المساحة المزروعة كانت أقل من ذلك بكثير ، لذلك نقص نصيب كل واحد من السكان فى المتوسط فى تلك المساحة نقصانا كبيرا[٢] . ويقال إنه كان من أثر زيادة مساحة

(١) انظر سنجر N. W. Singer فى بحثه فى مؤتمر السكان بروما عام ١٩٥٤ .

(٢) يشير بعض المراجع إلى أن نصيب المشتغل بالزراعة فى الوجه القبلى من الأراضى يبلغ حوالى ٨ر٠ فدان فى المتوسط، وهو يقل عن زميله فى الوجه البحرى الذى يبلغ نصيبه حوالى فدان واحد فى المتوسط . كما يشيرون إلى اختلاف إنتاجية العامل تبعا لكثافة السكان . فمثلا تبلغ إنتاجية العامل فى سوهاج ٤٢ جم ، وذلك بالرغم من أن إنتاجية الفدان تبلغ فى هذه المحافظة ٧٨ جم ، وهى أعلى إنتاجية فى الوجه القبلى ، الذى هو بدوره أعلى إنتاجية من الوجه البحرى . أنظر : بنك الإسكندرية، اقتصاديات الوجه القبلى ، التقرير التجارى الشهرى ، يناير سنة ١٩٦٠

المحاصيل المزروعة ومضاعفة المجهودات التى بذلت لرفع متوسط غلة الفدان من المحاصيل المختلفة (وأخصها القطن والقمح) ، تعويض النقص فى نصيب كل فرد من السكان فى المساحة المزروعة ، وبذلك بقى نصيب كل منهم فى الكمية المنتجة ، حتى عهد قريب ، ثابتا تقريبا[١] .

كذلك فإن ثبات المساحة المزروعة مع تزايد عدد السكان عموما وعدد المشتغلين بالزراعة خصوصا يوقع البطالة بين هؤلاء الأخيرين ، وهى بطالة مقنعة تتلخص فى أن الزراعة لا توفر لكل منهم قدرا كافيا من العمل ، مما يوجد فائضا كبيرا فى الأيدى العاملة المشتغلة بالزراعة .

ويقدر البعض عدد العاطلين فى قطاع الزراعة وحدها بما يقرب من ثلاثة ملايين شخص[٢] . وهـذا العدد عرضة للزيادة مستقبلا . ولاشك أن من الخير العمل قدر الإمكان على تحويل هذا الفائض من القوى البشرية إلى غير الزراعة من فروع

---

(١) أنظر جورج بيكو ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .

(٢) أنظر تقدير عدد السكان والقوى العاملة فى الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٧٨ ـ لجنة التخطيط القومى ، سنة ١٩٥٩ . وتشير مذكرة اللجنة فى هذا الشأن إلى : « أن التعريف التقليدى القائل إن العاطل هو كل قادر على العمل ويبحث عنه ولا يجده ، تعريف لا يناسب البلاد المتخلفة ـ وخاصة الزراعية منها ـ إطلاقا ، إذ تنتشر البطالة المقنعة انتشارا كبيرا فى هذه البلاد . والتعريف السابق لا يظهر هـذا النوع من البطالة . ولذا نجد نسبة المتعطلين إلى الداخلين فى قوة العمل تتراوح ـ فى الثلاثين سنة الماضية ـ بين ٣٪ و ٥٪ للذكور ، و ٥٪ و ٩٪ للأناث ... وتعتبر هـذه النسبة .. منخفضة جدا حيث إن الدول الصناعية الكبرى ذاتها لا تطمع فى أكثر من أن تنخفض هذه النسبة لديها إلى ٣ ٪ . لذلك يرى واضعو المذكرة المشار إليها التفرقة بين قطاع الزراعة وغير الزراعة فى كيفية معالجة هذه المشكلة ، ففى غير الزراعة أخذوا بالتعريف التقليدى والذى على أساسه ظهر أن نسبة البطالة بين الداخلين فى قوة العمل من غير الزراعيين كانت تتراوح بين ١٠ ٪ و ١١ ٪ للذكور و ٨ ٪ و ٢٥ ٪ للاناث فى الثلاثين سنة الماضية. أما فى قطاع الزراعة ، فقد رأوا عدم الأخذ بالتعريف التقليدى ، واعتبروا أن المشتغلين بالزراعة هم الأشخاص اللازمون لهذا النوع من الإنتاج ، واعتبروا من عداهم متعطلين ، بمعنى أنه من الممكن أن يكونوا مصدر ضغط فى سوق العمل .

الإنتاج الأخرى . أما الآن فلا يجد العمال الزائدون عن الحاجة عملا لهم فى الزراعة إلا عن طريقة التركيز فى إنتاج تلك المحاصيل التى تستوعب عادة عددا كبيرا من العمال ذوى الأجر المنخفض ، كالقطن والأرز والسكر ، أو عن طريق اشتغال بعضهم بالصناعات الريفية ، كصناعة الخوص والقش التى لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة والتى تعتمد على رخص فئات الأجور الزراعية[١] .

ومن جهة أخرى ، فقد كان تزايد السكان مع عدم تزايد المساحة المزروعة أو مساحة المحاصيل بنفس النسبة سببا فى نقص نصيب كل فرد فى الاستهلاك أيضا .

وقد أوضح البعض ذلك بقولهم إنه بقسمة المساحة المزروعة على عدد السكان تبين أن ما خص كلا منهم فى تلك المساحة لا يزيد على ١٢٠٠ متر مربع ، أى أن كل شخص يعتمد على هذه المساحة الضئيلة فى إشباع مختلف مطالبه وحاجاته ، من مأكل وملبس ومأوى وغيرذلك . وحتى إذا نظرنا إلى نصيب كل فرد فى مساحة المحاصيل الزراعية ، فإنا نجد أن هذا النصيب لا يكفى[٢] إلا لسد قدر ضئيل من مطالب العيش .

وأخيراً فإن ثمة اعتقادا سائدا بأن الظروف السكانية فى بلد كمصر تقف عائقا فى وجه التنمية الاقتصادية . على أن البعض يرى أن هذا القول يشوبه بعض الغموض، وأنه يمكن أن يحمل على أحد معانى عدة :

---

(١) المرحوم الدكتور محمد حسنى السعيد ، حلقة الدراسات الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤ .

(٢) أنظر مقال Jauglfeish فى :

Bulletin de L'union des agriculteurs d'Egypte, Août-Septombre 1948

مشار إليه فى مؤلف فرومون عن الزراعة المصرية ومشاكلها :

L' Agriculture Egyptienne et ses problèmes, 1953-1954. pp. 7 & 8.

على أنه يلاحظ أن الأرقام المذكورة إنما أريد بها إعطاء فكرة تقريبية عن قدرة الفرد على الاستهلاك فى مصر . ومن الواضح أن هذه الفكرة ليست دقيقة تماما ، إذ لا تتوقف هذه القدرة على مجرد نصيب الفرد فى المساحة المزروعة أو فى مساحة المحاصيل الفعلية.

فقد يقصد بذلك الإشارة إلى أن السكان فى بلد متخلف كمصر يكونون من الكثافة بحيث يؤدى ذلك إلى تناقص الغلة الزراعيـة والدخل القومى فى ذلك البلد . فطبقا لهذا المعنى، يكون الفقر نتيجة حتمية لضغط السكان على موارد العيش . ولا يكون ثمة سبيل إلى معالجة الفقر إلا عن طريق وقف تضخم السكان الذى يعتبر بذلك سببا مباشرا له .

لكن قد يراد بقولهم إن الظروف السكانية تقف عائقا فى وجه التنمية الاقتصادية التذكير بأن تزايد عدد السكان فى البلاد المتخلفة يأتى على مدخرات تلك البلاد ، فلا يبقى لديها مال تنفق منه على مشروعاتها الخاصة بالتنمية .

كما قد يراد بذلك أيضا الإشارة إلى أنه قد يصاحب التنمية الاقتصادية ارتفاع فى معدل زيادة السكان (نتيجة ما قد يقع حينئذ من انخفاض معـدل الوفيات دون انخفاض معدل المواليد بنفس الدرجة وفى نفس الوقت) . وقد يترتب على ارتفاع معدل زيادة السكان على هـذا النحو اشتداد حدة الفقر فى البلاد . وبعبارة أخرى ، قد يرى البعض أن الإنفاق على مشروعات التنمية فى البلاد المتخلفة إنما ينتهى إلى ارتفاع جديد فى معدل زيادة سكانها ، وبذا لا يؤدى الإنفاق على هـذه المشروعات إلى رفع مستوى معيشة هؤلاء السكان ، بل يميل هذا المستوى بالعكس إلى الانخفاض من جديد . والواقع أن هذه الفكرة ترداد لكتابات مالتس الذى كان يرى أن كل تسهيلات تقدم تؤدى إلى زيادة عدد السكان لا إلى صلاح حالهم .

وقد تناول بعض الكتاب هذه المعانى المختلفة بالتفنيد ، وذكروا أنه لا يمكن أن تكون زيادة عدد السكان، على الأقل فى الأصل ، عائقا فى وجه التقدم الاقتصادى[1] .

---

(١) أنظر المناقشة التفصيلية لهذا الموضوع فى :

The determinats and consquences of population trends. United nations. 1953. pp. 262 & S. S.

فيقول بعض هؤلاء الكتاب إن من المسلم أن كثافة السكان فى البلاد المتخلفة تعتبر سببا للفقر السائد فيها . لكنهم يلاحظون أنه يمكن أن تنظم أحوال تلك البلاد بحيث ينتفى فيها هذا الفقر الناتج من تزايد عدد السكان . ويكون ذلك بأن تنتقل الأيدى العاملة المشتغلة بالزراعة إلى ميادين إنتاجية أخرى لا تميل فيها الغلة ، عكس الزراعة ، إلى التناقص . كل ذلك مع العمل على تحسين ظروف الإنتاج الزراعى بما يضمن زيادة هذا الناتج هو الآخر رغم نقص الأيدى العاملة المشتغلة به نسبيا ، إثر نقل فائض تلك الأيدى إلى ميادين أخرى ، على نحو ما أشرنا إليه حالا .

ويبين من ذلك أنه إذا كانت زيادة عدد السكان فى البلاد المتخلفة سببا فى فقرها ، فقد تكون تلك الزيادة من جهة أخرى أحد الدواعى التى تحمل على تنمية اقتصاديات تلك البلاد ، وليس عائقا فى وجه تلك التنمية . بل يذهب بعض الكتاب إلى أنه قد يكون فى زيادة عدد سكان بلد معين ما ييسر تنفيذ البرامج الخاصة بتنميته . فإذا افترضنا بلدين تساوى فى كل منهما نصيب الفرد فى الدخل القومى ، وكان أحد هذين البلدين مكتظا بالسكان ، بينما كان الثانى يعانى نقصا فى الأيدى العاملة ، فلا شك فى نظر أولئك الكتاب أن التنمية الاقتصادية فى أول هذين البلدين تكون أسهل منها فى الثانى ، لأن مجال الزيادة فى الدخل يكون أوسع إذا ما كان عدد السكان كبيرا[1] . ويؤيد كتاب آخرون هذا الرأى نفسه استنادا إلى أن معظم الصناعات

---

(١) وإن كانوا يلاحظون فى نفس الوقت أنه إذا قل عدد سكان البلد الأول ، فإن ذلك قد يزيد نصيب الفرد فيه من الدخل القومى ، مما يسمح بدوره بزيادة المدخرات ، وبالتالى يكثر من رؤوس الأموال التى تحتاجها شئون التنمية . ويعلق على ذلك الأستاذ سنجر (المرجع السابق) بقوله :

"At worst, therefore. population pressure works in both directions: by reducing average incomes, it reduces the margin of resources available for development. At he same time, however, it Incroases the prespects of development beyond what would normally correspond to the low income level. It is essential to distinguish those two forces,,.

فى البلاد الحديثة تخضع لقانون الغلة المتزايدة ، وهـذه الصناعات يزداد ناتجها وتقل تـكاليفها إذا ما زاد عدد السكان فى الدولة واتسعت الأسواق . ويضربون لذلك مثل أمريكا الشمالية وأوروبا الغربيـة التى ما كان للصناعة الحديثة أن تعمل فيها دون أن تلقى الصعوبات فى طريقها لولا كثرة عدد السكان وكثافتهم فى هـذه البلاد[1] . بل وحتى بالنسبة للصناعات التى يقال بخضوعها لقانون الغلة المتناقصة ، فإن هـذا القانون لا ينتج أثره فيها إلا بشروط من أهمها بقاء طرق الإنتاج فى تلك الصناعات على حالها ، وعدم الإكثار من استخدام رؤوس الأموال فيها . فإذا لم تتوافر هـذه الظروف ، فإن قانون الغلة المتناقصة لا ينتج أثره .

لذلك ينصحون بأن ترسم سياسة التنمية فى البلاد المـكتظة بالسكان بحيث يستطاع الإفادة فى إحداث التنمية المذكورة من الفائض الموجود فى عـددهم . فهذا الفائض يكوّن أصلا من الأصول التى يمكن الاعتماد عليهـا فى تحقيق النهوض الاقتصادى . ويقولون إن هذا الذى ينصحون به ليس أمرا مستغربا ، بل إنه هو الذى وقع فعلا فى بلاد مختلفة ، أخصها بريطانيا واليابان ، فقد تم تصنيع هذين البلدين عن طريق استحداث فائض فى الأيدى العاملة وُجِّه نحو صناعات معينة تحتاج فى تشغيلها إلى أيد عاملة أكثر من احتياجها إلى رؤوس الأموال . وقد مكّن ذلك من تـكوين مدخرات استخدمت فى تحقيق خطوات لاحقة من التقدم الاقتصادى ، وتمت هذه الخطوات على أساس الإكثار من استخدام رؤوس الأموال فى الإنتاج[2] .

كذلك ينكر بعض الـكتاب ما يقال من أن زيادة عدد السكان تأتى على

---

(1) Cclin Clark: Population growth and living standards, the economics of under-development (A. A. agorwala and S. P. Singh, 1958, PP 34 & 55)

(٢) كما يعد البعض زيادة عدد السكان فى الولايات المتحدة خاصة خلال النصف الثانى من القرن الماضى، مع كثرة موارد ذلك البلد فى نفس الوقت ، سببا أساسيا من أسباب التقدم الصناعى الذى حدث فيه. أنظر إلزوورث Elsworth، فى كتابه: The international economy, 1956, p. 410

المدخرات القومية ، وأنها تقضى بالتالى على إمكان تجميع رؤوس الأموال اللازمة للتنمية . فهم يلاحظون أن هـذا القول لا يصح إلا فى مجتمع تسوده حالة السكون لا حالة الحركة . وعندهم أن مجرد زيادة عدد السكان قد يزيد فى الناتج القومى ، ولو بنسبة أقل ، وذلك حتى إذا لم تقع زيادة مقابلة فى رؤوس الأموال المستخدمة فى الإنتاج . كذلك قد يزداد الناتج ، بسبب تحسن الوسائل الفنية للإنتاج ، دون أن يسبق ذلك بالضرورة زيادة فى رأس المـال المنتج . كما يمكن زيادة الناتج القومى إلى حد ما إذا حسن استخدام رؤوس الأموال الموجودة بالفعل ، فقد يكون ضغط السكان فى البلاد المتخلفة داعيا إلى إعادة النظر فى كيفية استعمال تلك البلاد لرؤوس الأموال الموجودة فيها ، وذلك بغرض استخلاص أكبر النتائج من رؤوس الأموال المذكورة . فمثلا ، كثيرا ما توجد فى تلك البلاد آلات ومعدات هامة لا تستخدم إلا جزئيا ، وقد تبقى هذه الآلات عاطلة مدة طويلة من الزمان. ومن الواجب قبل التفكير فى اقتناء رؤوس أموال جديدة العمل على استخدام ما يكون موجودا منها فى البلاد على أحسن وجه ممكن .

وكذلك تستطيع البلاد المكتظة بالسكان الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية لزيادة الإنتاج ، حتى إذا بدأت حركة التنمية فيها على هذا النحو ، أمكن أن تستمر تلك الحركة بعد ذلك ، معتمدة على ما يقع بسببها من زيادة فى المدخرات الوطنية ، وبالتالى فى رؤوس الأموال المستخدمة فى الإنتاج .

ويخلصون من ذلك إلى أن الادعاء بأن زيادة عدد السكان فى البلاد المتخلفة يعوق التنمية الاقتصادية يحوى خلطا بين هذه الزيادة فى حد ذاتها، وبين الطريقة التى تتم بها أحيانا . ذلك بأن زيادة عدد السكان فى تلك البلاد كثيرا ما تتم فى صورة معينة ، هى زيادة معدل المواليد مع ارتفاع معدل الوفيات فى نفس الوقت . وقد أشرنا قبلا إلى أن هـذا هو الحاصل فى مصر ، وإن كان معدل الوفيات فيها قد أخذ

فى الانخفاض فى الأوقات الحديثة . فيقال إن تكاثر السكان فى هذه الصورة مدعاة إلى زيادة نسبة الأطفال ، وهم الطبقة غير العاملة فى البلاد . كما أن ارتفاع معدل الوفيات مدعاة إلى فقدان البلاد تلك الجهود والأموال التى تبذل فى سبيل ولادة الأطفال وتغذيتهم ورعايتهم خلال حياتهم القصيرة .

وأخيرا ينكر الكتاب الذين نشير إليهم مايقال أحيانا من أن التنمية الاقتصادية تؤدى إلى اطراد الزيادة فى عدد السكان ، مما ينتهى آخر الأمر إلى اشتداد فقرهم ، بدلا من تحسن أحوالهم ، فيرى أولئك الكتاب بحق أن اطراد زيادة عدد السكان لا يرجع إلى التنمية الاقتصادية قدر رجوعه إلى انخفاض الوفيات بسبب تحسن المستوى الصحى والعلاجى، فقد يقع هذا التحسن حتى فى البلاد التى لم تأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية إطلاقا ، أو لم تأخذ منها إلا بقدر ضئيل . ولا ينفى ذلك أن التنمية الاقتصادية قد تساعد فى رفع مستوى الصحة ، وذلك على الأخص عن طريق زيادة دخول الأفراد وتحسين غذائهم ومسكنهم الخ .

على أنه لا يمكن أن نصف رفع مستوى تغذية الأفراد ومعاشهم على وجه العموم بأنه سبب لانتشار الفقر بينهم ، بدعوى أن ذلك يؤدى إلى استمرار الكثيرين منهم على قيد الحياة ، وإلى تنافسهم فيما بينهم على وسائل العيش ، بل الواقع أن من شأن تحسن مستوى التغذية والصحة ارتفاع مستوى الإنتاج وزيادة الدخل القومى والتخفيف من حدة الفقر تبعا لذلك .

ويمكن أن نضيف إلى ما تقدم أنه يحتمل ، إذا ما اتخذت التنمية طريق التصنيع، أن يحمل ذلك الأفراد على تقليل نسلهم ، وذلك بخروجهم تدريجيا من عقلية القرية إلى عقلية المدينة، ولأن المدينة لا يحتاج فيها الإنسان إلى إنجاب نفس العدد من الأولاد، وهو لا يحب فيها أن يتحمل مسئوليات هذا العدد ، كما أن أفكاره الاجتماعية التى تحثه أو تشجعه فى القرية على زيادة عدد نسله قد تضعف حينذاك، كل ذلك فضلا عن رغبته،

إذا ما انتقل إلى المدينة ، فى رفع مستواه المعيشى ومستوى أولاده بالتقليل من عددهم[1] .

وبرغم ذلك كله يمكن الاعتقاد بأنه كان من المستطاع أن تكون التنمية الاقتصادية فى مصر أسهل منالا منها الآن لو لم يتكاثر السكان فى بلادنا بهذه الدرجة الكبيرة المشاهدة حاليا . فالواقع أن هذا التكاثر يزيد الاستهلاك ، ويضعف فرص الادخار ، كما يقلل قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة للأفراد .

٣ — علاج تزايد السكان فى مصر

كان من شأن هذه المضار التى تنسب إلى تكاثر السكان فى مصر أن فكر الكثيرون فيما يحسن اتخاذه من إجراءات درءا لها . وتتلخص الحلول التى يرونها فى هذا الصدد فى أمرين أساسيين : تحديد النسل والهجرة .

فأما تحديد النسل ، فيرونه الوسيلة المثلى إلى درء تفاقم حالة الفقر فى مصر . ويقولون إن من واجب الهيئات العامة والخاصة أن توضح للأفراد فوائد ضبط النسل وطرق ذلك، كما أن من واجب تلك الهيئات العمل على توفير مايلزم فى هذا الخصوص من وسائل طبيعية وغيرها ، حتى لا يكون فى تعذر الحصول على تلك الوسائل أو فى ارتفاع نفقتها ما يحول دون انتشار استخدامها فى الأوساط الفقيرة التى يكثر التناسل فيها .

ويقول محبذو هذه الطريقة إن لمصر أن تحذو فى هذا الشأن حذو غيرها من البلاد

---

(١) ويشير روستو إلى أن الرغبة فى المزيد من الأطفال ، وهى التى يجد فيها الإنسان تأكيدا لعدم فنائه فى حياته الشقية الضيقة الآفاق نسبيا ، لابد لها أن تتغيرتا يؤدى إلى انخفاض معدل الولادات ، إذا ما وجدت فرص التقدم ، وقلت الحاجة إلى اليد العاملة غير المتخصصة فى الزراعة ـ روستر the stages of economic growth, 1960, p 19

التى تعانى هى الأخرى كثرة عدد السكان . ومن قبيل ذلك الهند[١] ، التى بلغ عدد سكانها ٣٦١ مليونا فى عام ١٩٥١ ، كما قدر عدد سكانها بـ ٥٢١ مليونا فى سنة ١٩٨١، أى بزيادة قدرها ١٦٠ مليونا فى ثلاثين عاما ، كل ذلك دون إمكان زيادة إنتاج الهند من المواد الغذائية زيادة كبيرة فى نفس المدة . وقد أدى عدم تناسب الزيادة المنتظرة فى عدد السكان مع الزيادة المؤملة فى المواد الغذائية على هذا النحو إلى قيام حركة قوية فى الهند تهدف إلى تنظيم النسل . وهى حركة تؤيدها الحكومة كما تحتضنها هيئات اجتماعية وصحية هناك . وقد بذل القائمون بتلك الحركة جهودا كبيرة خلال السنين الأخيرة للحد من النسل[٢] .

وقد سلكت اليابان هذا السبيل نفسه فى السنوات اللاحقة على الحرب العالمية الأخيرة ، فقد كانت اليابان ، قبل نشوب تلك الحرب ، تطمع فى بسط سيطرتها على بلاد آسيا الغنية بالموارد المختلفة ، لذلك كانت حينذاك تشجع زيادة النسل عندها ، فلما انتهت تلك الحرب بهزيمتها وضياع آمالها ، عملت على إعادة التوازن بين إنتاجها وزيادة السكان فيها، فأصدرت فى سنة ١٩٤٧ قانونا يبيح صناعة أدوات تحديد النسل وبيعها ، كما أصدرت سنة ١٩٤٨ قانون تحسين النسل وحماية

(١) تقرير اللجنة الأهلية لمشاكل السكان عن المؤتمر العالمى للسكان المنعقد فى روما سنة ١٩٥٤ ص ٢٢ — ٢٤ .

(٢) ويشير بعض المراجع إلى أنه يظهر أن هذه الحركة لقيت نجاحا ملموسا ، وإن لم يكن سريعاً ، إذ أن معدل الولادة فى الهند كان ٣٢ بالألف فى العام فهبط إلى ٩ر٢٤ عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ثم إلى ٨ر٢٤ بالألف عام ١٩٥٢ . وذلك بعد إباحة تحديد النسل — عزة النص ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

وانظر خطبة نهرو فى حفلة افتتاح المؤتمر العالمى للزراعيين الاقتصاديين المنشورة فى :

Proceedings of the International conference nf agricultural economists, 1960, p.15.

هذا بينما توضح بعض المراجع الأخرى أنه لا يمكن انتظار نتائج سريعة من وراء حركة تقييد النسل فى الهند ، وذلك رغم تشجيع الحكومة لها . ويرجع ذلك ، فى بعض أسبابه ، إلى أن قليلا من الناس سيعنون هناك بتقليل نسلهم حتى يلمسوا بالتجربة المباشرة تحسنا فى مستوى معاشهم ، أو على الأقل ، حتى يحسوا بإمكان تحقق هذا المستوى . ففى هذا الخصوص نرى أن تخفيض معدل الولادات يعتبر نتيجة للتنمية الاقتصادية أكثر من كونه شرطا لهذه التنمية . أنظر مجلة الايكونومست عدد ٢٦ مارس سنة ١٩٦٠ ، ص ١٢٦٥ .

الأمومة ، ويبيح هذا القانون الإجهاض ويجعله عملا مشروعا[١] ، كل ذلك مع العمل على تخفيض نفقات الإجهاض والتدريب على وسائل منع الحمل وإجراء التجارب العلمية والدراسات الوافية للتعرف على السلوك التناسلى ومدى رغبة الأسر فى تحديد عدد أطفالها ومدى نجاح الوسائل المانعة للحمل . على أن الهيئات المختصة هناك سادها قلق شديد من انتشار الإجهاض كوسيلة لتحديد النسل ، وذلك لما يسببه من آلام ومتاعب وأمراض ، لذلك فضلت تلك الهيئات نشر وسائل منع الحمل والاستغناء بها عن الإجهاض[٢].

وقد بدأ التفكير فى مصر خلال السنوات الأخيرة فى موضوع تحديد النسل ، وإن كان هذا التفكير لا يزال محصورا فى دائرة ضيقة . ومن الصعب أن نتصور وضعه موضع التنفيذ الجدى إلا إذا كانت الحركة الخاصة به قوية منظمة مستمرة ، ذلك بأن تحديد النسل يفترض جوا اجتماعيا وفكريا معينا ، كما يفترض اقتناعا بفوائده ومعرفة بالوسائل إليه وقبولا لاستخدام هذه الوسائل[٣].

---

(١) وتذكر بعض المراجع أن الاتحاد السوفيتى سلك فى سنة ١٩٥٥ هذا المسلك نفسه ، حيث أباح مجلس السوفيت الأعلى فى تلك السنة الإجهاض ، بدعوى أن المرأة السوفيتية أصبحت على درجة من الثقافة والإدراك تستطيع عندها أن تقدر واجبها وسلوكها . وقد سارت الديموقراطيات الشعبية فى هذا الشأن فى إثر الاتحاد السوفيتى ، فأباحت الإجهاض ، وإن لم تشجع عليه . كل ذلك بالرغم من أن النظرية الماركسية ، كما عبر عنها لينين ، تعارض تحديد النسل ، وترى فيه « مالتسية جديدة » . أنظر بيان ذلك فى مؤلف عبد الكريم الياق ، علم السكان ، سنة ١٩٥٩ ، ص ١٨٢ ـ ١٨٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠ ـ ٢١ . ويقال إن هذه السياسة السكانية فى اليابان كادت تحقق هدفها ، إذ انخفضت نسبة المواليد فى القرى التى عنيت الحكومة بنشر وسائل المنع فيها بمقدار ٣٠ ٪ فى السنوات الثلاث الأخيرة ، كما تدل بعض البيانات على أن نسبة المواليد العامة فى اليابان لم تكن لتزيد فى نهاية عام ١٩٥٤ عن ٢٠ فى الألف ، بعد أن كانت ٣٢٫٨ فى الألف عام ١٩٤٩ .

(٣) وفى هذا الخصوص يلاحظ بعض الكتاب الإنجليز أن الأولاد « يولدون فى الشرق كما كان يلدهم الأجداد ، وكما يولد معظم الأولاد فى العالم المسيحى حاليا ، أى بسبب رغبة آبائهم فى ذلك ، وتحت تأثير معتقداتهم الخلقية والدينية ، فهم إذن لا يولدون بسبب عجز آبائهم عن تحديد النسل» . كولن كلارك ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

وهو مالم يتوافر عندنا حتى الآن . وعلى أية حال ، فمن المسلم أن تحديد النسل ، بفرض الاتجاه إليه ، لايأتى بنتائج سريعة مباشرة[١] .

هذا فيما يخص تحديد النسل . أما عن الهجرة ، فهى على نوعين ، داخلية : تتم من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة ، وخارجية ، وهى تكون بمغادرة المهاجر بلاده ، واستيطانه بلدا آخر ، إما بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة .

وتتم الهجرة الداخلية فى مصر بصفة منتظمة مستمرة[٢] ، وذلك سواء من الوجه القبلى إلى الوجه البحرى ، أو من القرية إلى المدينة . وقد تكون هذه الهجرة بدورها مؤقتة أو مستمرة . وليس ثمة إحصاءات تبينها على وجه الدقة ، ورغم ذلك فلا شك فى وجودها .

فمن جهة ، تكثر الهجرة من الوجه القبلى إلى الوجه البحرى . ويؤيد ذلك ما أظهره إحصاء سنة ١٩٣٧ من وجود ما يزيد على ٣٢ ألف شخص فى الوجه البحرى من مواليد الوجه القبلى (مع إغفال مديرية الجيزة) ، بينما لم يكن موجودا

---

(١) ويلاحظ بعض الكتاب أنه فيما عدا وادى النيل ولبنان ، وهما مزدحمان بالسكان ، فإن البلاد العربية الأخرى تعتبر بلادا واسعة قليلة السكان بالنسبة إلى مساحاتها الكبيرة . لذلك يذكرون أن قضية ضبط النسل ليست من مشكلات البلاد العربية على وجه العموم ، ولكن من مشكلاتها الديمغرافية قلة السكان عامة وارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال وعدم وجود قوانين تحمل عن الآباء عمل إعالتهم لأولادهم وأسرهم .. الخ ، أنظر عبد الكريم الباقى ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

(٢) كانت هذه الهجرة الداخلية قائمة على قدم وساق فى عهد محمد على ، وذلك بسبب المظالم الكثيرة التى كانت تقع على المشتغلين فى الزراعة ، ويذكر بعض معاصرى هذا الوالى أن الفلاح « يهجر قريته على الدوام ، وكثيرا ما يهرع إلى المدن ليشتغل بأى عمل يستطيع الحصول عليه . وفى فصل الربيع والخريف يزور مشايخ كثير من القرى مدينتى القاهرة والإسكندرية ، كل يبحث عن الهاربين من ناحيته ، حتى إذا عثروا على أكبر عدد يستطيعون العثور عليه ، أودعوهم سجن الحكومة ثم يسوقونهم زمرا إلى قراهم ، بعد أن يوثقوهم جميعا ويضعوا عليهم الحراس » . أنظر تقرير أحد المهندسين الميكانيكيين الإنجليز عن الصناعة وحالة الطبقة العاملة فى مصر . سنة ١٨٣٨ . محمد فؤاد شكرى وآخرين ، المرجع السابق ، ص ٧٣٣ . لكن الحركة العكسية كانت قائمة أيضا ، إذ كثيرا ما كان يعمد المشتغلون فى المصانع إلى العودة إلى القرية .

فى الوجه القبلى فى نفس التاريخ أكثر من ١٢ر٠٠٠ شخص من مواليد الوجه البحرى . وترجع هذه الهجرة إلى زيادة كثافة السكان فى الوجه القبلى وقلة دخلهم فى المتوسط عنه فى الوجه البحرى . ففى سنة ١٩٤٧ قدر عدد سكان الوجه القبلى بـ ٧ر١٩٩ر٠٠٠ نسمة ، كما قدر نصيب كل منهم فى مساحة المحاصيل المزروعة بـ٠ر٤٧ من الفدان ، بينما بلغ عدد سكان الوجه البحرى فى نفس التاريخ (وباستثناء سكان القاهرة والإسكندرية ومناطق الحدود) ، ٨ر٥٩٧ر٠٠٠ نسمة ، وكان نصيب كل منهم فى مساحة المحاصيل المزروعة ٠ر٦٤ من الفدان[1] . ويزيد هذه الظاهرة توكيدا أن معظم الصناعات والتجارات المهمة ، تقوم فى القاهرة وفى الوجه البحرى على وجه العموم ، أما الوجه القبلى فلا يحوى منها إلا القليل .

كذلك تعلل هذه الظاهرة بارتفاع مستوى الصحة نسبيا عند أهالى الوجه القبلى ، وذلك لقلة انتشار بعض الأمراض المتوطنة بينهم ، مما يجعلهم أكثر قدرة على مزاولة بعض أنواع الأعمال من أهالى الوجه البحرى . كل ذلك فضلا عما يبدو من ضعف تمسك سكان الوجه القبلى بالبقاء فى أرضهم إذا ما قورنوا فى ذلك بسكان الوجه البحرى .

ولا شك فى أن هذا النوع من الهجرة مفيد إذا لم يترتب عليه تدهور مستوى الصحة لدى المهاجرين . فالواقع أن هذه الهجرة تمكن ، على الأقل فى الأصل ، من نقل الأيدى العاملة من بعض المناطق التى تقل فيها الحاجة إليها إلى مناطق أخرى تكبر فيها تلك الحاجة . ويلاحظ فى هذا الصدد أنه لاتزال توجد مناطق كثيرة فى شمال الدلتا تقل فيها الأيدى العاملة ، وترتفع فيها الأجور الزراعية نسبيا . كما أن من المنتظر إضافة مساحات شاسعة من الأراضى إلى المزروع منها حاليا نتيجة تنفيذ مشروع السد العالى وما يصاحبه من عمليات الرى والصرف والاستصلاح —

---

(١) عيسوى ، المرجع السابق ، ص ٥٩ . واقتصاديات الوجه القبلى ، التقرير التجارى الشهرى لبنك الإسكندرية ، يناير سنة ١٩٦٠ ، المرجع السابق .

ونتيجة أيضا لتنفيذ مشروع الوادى الجديد الذى تجرى الأبحاث الخاصة به حاليا . ولابد من تنظيم الهجرة إلى تلك المناطق من بعض الأماكن الأخرى المكتظة بالسكان . وبذا توزع الأيدى العاملة بين مختلف مناطق القطر على نحو أفضل . ويستدعى نجاح هذه الفكرة قيام الحكومة بدعاية واسعة للهجرة إلى تلك المناطق ، وذلك فى الأماكن التى تزداد فيها كثافة السكان ، فيعرّف الأهالى بوجود تلك المناطق وبالمزايا التى تعود عليهم من الانتقال إليها بعد إعدادها وتهيئتها للسكنى ، كل ذلك مع قيام السلطات العامة بتسهيل الانتقال إلى تلك الأرجاء والاستيطان فيها وتقديم ما قد يستلزمه ذلك من مساعدات مالية وفنية[١] .

أما الهجرة من القرى إلى المدن . فيدل عليها ارتفاع نسبة سكان الحضر تدريجيا بالمقارنة مع سكان القرى ، وذلك على نحو ما يظهر الجدول الآتى .

السنة	نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان[٢]
١٩١٧	٧٩ر٢
١٩٢٧	٧٧ر٠
١٩٣٧	٧٦ر٠
١٩٤٧	٦٩ر٦
١٩٥٧	٦٤ر٢

(١) ويفهم من بيان السيد وزير الإصلاح الزراعى أمام المؤتمر العام للاتحاد القومى بالإقليم الجنوبى فى سنة ١٩٦٠ أن هذا التنظيم للهجرة بدأ يطبق عملا (وإن تم ذلك حتى الآن فى حدود ضيقة) ، فقد ورد فى البيان المذكور (ص ٣٤) أن « القاعدة التى يسير عليها تعمير الأراضى الجديدة هى تمليك عشرة أفدنة لكل أسرة وإقامة مسكن لها ــ على أن يكون الاختيار من المناطق الأكثر قربا لهذه الأراضى ، ثم المناطق الأكثر ازدحاما . وقد تم إنشاء مكتبين لتلقى طلبات الهجرة فى كل من ميت غمر والواسطى . وسيتبع فى بحث الأسر المهاجرة نفس القواعد التى طبقت على المنتفعين حاليا بأراضى الإصلاح الزراعى . . . » .

(٢) مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ، إقليم مصر ، سنة ١٩٥٩ ، ص ٢٤ .

وتدل هذه الإحصائية على أنه رغم أن الأغلبية العظمى من السكان تسكن الريف ، فإن نسبة سكان الحضر بدأت فى الارتفاع منذ وقت بعيد[١] .

ويرجع بعض السبب فى ذلك إلى الهجرة من الريف إلى المدينة ، وهى هجرة تفسر بأسباب متعددة ، من أهمها وجود فائض من الأيدى العاملة فى القرية ، وتركز الصناعات والتجارات فى المدن، ونمو الحياة المدنية والاجتماعية والسياسية فيها، ففى ذلك كله ما يشجع أهل القرية على الاستيطان بالمدينة . وقد يضاف إلى تلك الأسباب عوامل أخرى عارضة، تزيد حركة الهجرة إلى المدن ولو لمدة موقوتة ، ونزيد بذلك على الأخص الإشارة إلى ما وقع خلال الحرب العالمية الثانية من هجرة عشرات آلاف من العمال الريفيين إلى القاهرة والإسكندرية وغيرهما من مدن الوجه البحرى وقناة السويس ، وذلك سعيا إلى العمل عند الجيوش الأجنبية التى كانت موجودة بالبلاد وقتذاك .

وليس هنا موضع دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على حركة الهجرة هذه من القرية إلى المدينة . ويكفى أن نلاحظ أنها فى الأصل حركة طبيعية تمتد من المناطق التى يقل فيها العمل والدخل إلى مناطق أخرى أحسن حالا منها . ولا شك أن هذا النوع الثانى من الهجرة الداخلية يحتاج هو الآخر إلى تنظيم على مدى ، حتى يسهل على المدينة استيعاب الفائض من العمال الزراعيين ، دون أن يترتب على هذه الهجرة الداخلية مشاكل اجتماعية واقتصادية مما يمكن تفاديه نسبيا إذا ما حسن تنظيم الأمور .

---

(١) هذا، ويرى البعض أنه يمكن بالنسبة للعشرين سنة القادمة افتراض أن نسبة الحضر إلى الريف ستزداد تدريجيا فى أول الأمر ثم بمعدل متزايد ، نتيجة مشروعات التنمية والتصنيع، مما سيترتب عليه ازدياد هجرة العمال من الريف إلى الحضر ، وازدياد تحول ما يعد ريفا الآن إلى حضر فى المستقبل . إلا أن معدل الزيادة هذا سيعود إلى التناقص مرة أخرى لاستحالة إمكان استمرار التركز فى الحضر بالمعدل المرتفع إلى ما لا نهاية وتحول البلاد إلى حضر جميعها ، وهو ما لا يتصور عقلا . أنظر ، لجنة التخطيط القومى ، تقدير عدد السكان والقوى العاملة فى الفترة سنة ١٩٥٨ — ١٩٧٨ .

هـذا عن الهجرة الداخلية بنوعيها . أما الهجرة الخارجية ، فإنها ضئيلة الشأن فى مصر . فالملاحظ أن هجرة الأجانب إليها ضعيفة إذا ما قورنت مصر بكثير غيرها من البلاد[1] . كما أن هجرة المصريين إلى الخارج قليلة هى الأخرى . ويعيب الكثيرون على المصريين ضعف ميلهم إلى الهجرة ، وتمسكهم بالبقاء فى بلادهم ، وفى هذا النقد بعض الصحة ، والواقع فإن شأن المصريين فى ذلك شأن كثير غيرهم من سكان البلاد الزراعيـة القديمة[2] . على أنه لا يقبل القول بأن المصريين لا يميلون إلى الهجرة

---

(١) كان يهاجر إلى مصر قديما بعض الأتراك ، كما كان يجلب إليها عدد من المماليك والزنوج ، لكن ضعفت هذه الحركات منذ النصف الأول من القرن الماضى . ينظر بورنج ، المرجع السابق ، ص ٣٨٥ وما بعدها .

وأكثر الأجانب الذين توطنوا مصر فى العصر الحديث كانوا من اليونانيين والإيطاليين ثم من البريطانيين . ويمكن القول إن هجرة الأجانب إلى مصر تزايدت منذ عهد سعيد حتى أعقاب الحرب العالمية الأولى . ثم جعلت تتناقص بعد ذلك ، فقد كان عدد الأجانب فى مصر يقرب من ٦١٥٠ سنة ١٨٤٧ وارتفع إلى ٨٠ ألفا سنة ١٨٧١ ، و ٩٤٩ر٢٠٥ ألف شخص سـنة ١٩١٧ ، ثم إلى ٦٠٠ر٢٢٥ شخصا سنة ١٩٢٧ ، لكنه انخفض بعد ذلك إلى ٥١٥ر١٨٦ شخصا سنة ١٩٣٧ ، وإلى ٩١٥ر١٤٥ شخصا سـنة ١٩٤٧ . ويلاحظ أن عددا كبيرا من هؤلاء الأجانب ، خاصة المنتمين منهم إلى جنسيات معينة ، غادروا مصر نهائيا فى السنوات الأخيرة . أنظر الأجانب فى مصر والسودان ـ أحمد أحمد الحتة ، مجلة الاقتصاد والتجارة ، ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، والإحصاء السنوى للسكان .

(٢) وهو كذلك حال كثير من أهالى المناطق المجاورة لمصر . ويذكر بورنج فى تقريره المشار إليه سابقا (ص ٣٨٣) أن من العوامل التى أدت إلى بلوغ جيش محمد على «حد الإعياء» ، تفشى « النسطالجيا » ، أى مرض الحنين إلى الأوطان ، وهو مرض غامض عصى الشفاء . وأن أولئك الذين أصابهم السقم ، حتى ماتوا من ذلك الداء الذى استعصى على الطب علاجه ، كان عددهم كبيرا جدا ، وكان أثر هـذا المرض أظهر فيمن ولدوا بأقاليم جبلية ، ومنهم الدروز ، وعربان النجود والنوبيون .

بل يذهب هذا الكاتب فى موضع آخر إلى أن الفلاح « يحب بلاده ونيله حبا يملأ شغاف قلبه ، فإذا نزعته من أرضه هلك ، وهو لا يستطيع العيش بعيدا عن قريته عاما واحدا ، فالأرض التى بها ولد ، هى الأرض التى بها يموت .. » . المرجع السابق ، ص ٣٨٧ . ولا شك أنه طرأ على هذه الحال بعض التغير من أوائل القرن الماضى حتى الآن . وذلك تبعا لسهولة المواصلات ، وانتشار التعليم ، والتطور الاجتماعى والاقتصادى الذى وقع فى البلاد خلال الفترة موضوع البحث.

إلا بشيء من التحفظ ، ذلك بأنهم إذا لم يكونوا قد شاركوا فى حركات الهجرة الكبيرة التى تمت فى القرن الماضى ، فإن ذلك يرجع ، فى بعض أسبابه ، إلى عدم حاجتهم إلى الهجرة وقتذاك ، وذلك بسبب قلة عددهم فى القرن الماضى ، وتفتح أبواب الكسب أمامهم حينذاك ، نتيجة ما جرى من توسيع الرقعة المزروعة واطراد التقدم فى زراعة القطن ، كل ذلك فضلا عن أن اتصال المصريين بالعالم الخارجى لم يقع إلا تدريجيا خلال ذلك القرن ، وأن الاختلاف فى اللغة والدين والعادات والتقاليد بينهم وبين سكان البلاد التى كان من المستطاع عملا الهجرة إليها فى ذلك الوقت ، كل ذلك كان من شأنه أن يجعل أمر الهجرة صعبا عليهم ، وذلك حتى بفرض أنهم رغبوا فيها . كما لم تساعد الظروف على تكوين نواة منهم فى بلاد المهجر ، حتى تقوم تلك النواة باجتذاب أعداد منهم تباعا . على أن أبواب الهجرة لم تلبث أن ضاقت بعد ذلك تدريجيا ، خاصة أمام أهالى البلاد المتخلفة . وقد أظهرت المناقشات التى جرت فى المؤتمر السكانى سنة ١٩٥٤ ميل البلاد التى تمكن الهجرة إليها حاليا إلى الاحتفاظ بمواردها لسكانها الأصليين ، وذلك عن طريق التشدد فى فتح باب الهجرة إليها من الخارج . ومن الجائز حدوث هجرة من بعض البلاد العربية المزدحمة بالسكان إلى البعض الآخر الذى يشكو قلة فى سكانه . ويفترض ذلك زوال الحواجز الاصطناعية التى تفصل

---

(١) قامت حركة هجرة ضعيفة من مصر إلى بعض البلاد العربية ، وأخصها العراق والكويت ولبنان والسعودية وليبيا ، وذلك منذ الحرب العالمية الثانية . وتشمل هذه الحركة أفرادا من المشتغلين بالتعليم والأعمال أو المهن الحرة وبعض العمال المتخصصين . وفى أكثر الأحيان تكون هذه الهجرة موقوتة وليست دائمة . كما أنها تتأثر بداهة ، من حيث قوتها وضعفها ، بالظروف السياسية والاقتصادية القائمة فى كل حالة . ولم تنشر إحصاءات وافية عن هذه الحركة ، رغم ضرورة وضع هذه الإحصاءات وتحليلها . ويقال إن هجرة المصريين هذه أقل أهمية ، على وجه العموم ، من هجرة بعض مواطنى البلاد العربية الأخرى . خاصة لبنان وفلسطين ، إلى تلك البلاد . فمن المعروف أن كثيراً من اللبنانيين أصبحوا فى الأوقات الحديثة يولون وجوههم أساسا نحو البلاد العربية الأخرى — بعد أن كانوا يوجهون هجرتهم قبلا نحو مناطق أخرى كأمريكا الشمالية والجنوبية وغيرها .

أنظر سعيد حماده ، حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ، المرجع السابق ، ص ٤٣٩ .

بعض هـــذه البلاد عن البعض الآخر ، كما تفترض مراعاة مصلحة كل إقليم منها إلى جانب المصلحة العربية على وجه العموم . ومهما يكن من أمر، فإن الهجرة على نطاق واسع لايمكن أن تقع، فى ظروف كظروفنا ، كحركة تلقائية من جانب الأفراد ، بل يجب أن تقوم الحكومة بتنظيمها وتمويلها، وذلك ضمانا لحسن نتائجها فى البلدين . كما أنه إذا تمت هـــذه الهجرة إلى خارج حدود الجمهورية العربية المتحدة ، فليس مايضمن حسن عواقبها من جميع الوجوه ، إذ قد يترتب عليها نقصان ، لا فى عدد الأطفال أو المسنين ، ولـكن فى عدد الشبان القادرين على العمل . أى أن الهجرة قد تفقد البلاد بعضا من خير عناصرها . ومن جهة أخرى فقد لا تـكون الهجرة ، بفرض نجاحها ، إلا حلا مؤقتا لزيادة عدد السكان ، وذلك إذا أدى ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات إلى زيادة جديدة سريعة فى ذلك الصدد .

ونخلص مما سبق إلى أنه بفرض أن ارتفاع معدل المواليد يشكل خطرا على مصر، فإن من الخطر أيضا ارتفاع معدل الوفيات فيهـا ، خاصة بين الأطفال ، لذلك كان من واجب الجهات المختصة متابعة دراسة مشكلة السكان فى بلادنا فى ضوء ظروفنا المحلية القائمة، وتحليل العوامل التى تؤثر فى معدل المواليد والوفيات عنـدنا ، وتحديد الأثر الذى قد يترتب فى حركة السكان ، نتيجة زيادة التصنيع عندنا . ولابد من هذه الدراسة التفصيلية الشاملة قبل رسم السياسة النهائية لمشكلة السكان فى مصر ، وبدون مثل هـــذه البحوث فإنا قد نندفع وراء بعض الحلول التى تتعارض وظروفنا المحلية ، ولا يكون نتيجة ذلك إلا الضرر المحقق .

* * *

ومن جهة أخرى ، فإنه لا يصح النظر إلى عدد السكان فحسب ، بل يجب النظر إلى نوعهم أيضا ، أى يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار مبلغ ثقافتهم ومستواهم الفـكرى والخلقى ودرجة إقبالهم على الإبداع والمخاطرة ، ومبلغ تماسكهم ووحدتهم فيما بينهم ،

فقد لا يعانى الشعب الفقر ، رغم كثرة عدده، إذا هو كان نشطا مبـدعا قوى الثقة فى نفسه وفيما يستطيع أن يؤمنه من مستقبل وطيد .

ونلحظ ، فى هـذا الخصوص ، أن « نوع » السكان فى مصر ، إن جاز هذا التعبير ، لم يبق على حال واحد ، بل أصابه بعض التغير خلال المدة موضوع البحث . وهو ما نعرض له الآن ، لمـا كان له من أثر محسوس فيما طرأ على أحوال البلاد الاقتصادية من تجديد ، وبذلك نتناول فيما يلى بعض التغيرات الهامة التى طرأت على أحوال المصريين الاجتماعية منذ بداية القرن الماضى ، ثم نشير باختصار إلى تطور توزيعهم بين أوجه النشاط المختلفة الاقتصادى .

٤ — فى بعض التغيرات الاجتماعية التى طرأت على حياة السكان فى مصر

رغم أهمية دراسة هذه التغيرات الاجتماعية ، فإنا لا نستطيع أن نعرض لها هنا بكثير من التفصيل ، حتى لا يخرجنا ذلك عن موضوعنا الأصلى . لذلك نـكتفى بإيراد بعض ملاحظات عامة فى هذا الشأن .

وتتصل أولى هـذه الملاحظات بما يقال عادة من أن الشعب المصرى هو شعب محافظ ، يخضع للتقاليد الموروثة ، ولا يميل إلى التجديد . كما أنه رغم اهتمامه بتكوين الثروة ، فقد تصرفه عنها بعض قيمه الاجتماعية التى تدعوه إلى الزهد فيها ، كما يصرفه عنها عدم إقباله على العمل ، وقلة ميله إلى التنظيم ، وعدم تمسكه بتلك الأصول التى يتوقف عليها نشاط الحياة الاقتصادية الحديثة ونماؤها .

وقد أبدى كثير من الـكتاب الأجانب مثل هذه الملاحظات عن مصر منذ أوائل القرن الماضى . فنحن نقرأ مثلا فى تقرير بورنج[1] عن حالة مصر فى عهد محمد على

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٩٢ — ٧٠٠ .

أن « مستوى الرأى العام فى أرفع درجاته منخفض إلى حد يدعو إلى الأسف ، كما أن ترقية المواهب العقلية والخلقية التى تقوم عليها عظمة الرجال والأمم لا تلقى إلا القليل من التشجيع ، ومن ثم انعدم الابتكار فى ميدان الفنون والعلوم ، وضؤل التقدم فى مجال الصناعة ، وقل وجود الإصلاحات الجوهرية الدائمة . . . » . ثم يضيف أن « كل ما يحدث فى بلاد الشرق خاضع إلى حد كبير للمذاهب الشائعة عن عقيدة القضاء والقدر ، وكل تغيير فى سبيل الإصلاح إن هو إلا مهاجمة لتلك العقيدة المسيطرة على العقول » .

وهو يرجع هذه الظاهرة ظلما إلى المبادئ الدينية التى يعتنقها الناس فى مصر وبلاد الليڤانت . كما يشير ذلك الكاتب إلى أن العمال المصريين يعملون بروح معنوية لا يعتورها الوهن على الإطلاق ، وذلك رغم أنواع التعذيب التى كانت تسلط عليهم أثناء العمل ، لكنه يضيف أن لـ « أبناء العرب » (يعنى المصريين) نقائص ، من أظهرها التواكل وعادة تأجيل الأعمال .. بل يدعى كلوت بك[1] أن المصريين اتصفوا فى كل العصور باحترامهم الذى لا يعتوره تغيير للعادات القديمة الموروثة ، وانعدام عبقرية الاختراع عندهم .

ويقال عادة إن هذه الظاهرة تلازم الشعوب الزراعية القديمة ، ومنها مصر . على أن من الواجب أن نضيف أن كثيراً من هذه العيوب إنما كان وليد الفقر والجهل وعدم التجربة وانعدام الحرية وقلة الطمأنينة وسوء الأحوال العامة . كما أن منها ما لم يكن له وجود فى كل عصر تقدمت فيه فى مصر العلوم والفنون وارتقت فيها أساليب الحكم . وعلى أية حال فقد تحسنت هذه الأحوال تدريجيا خلال الأوقات الحديثة ، وكان من أثر ذلك إقبال كثير من طوائف الأمة على العمل والإنتاج ،

---

(١) كلوت بك ، المرجع السابق ، ج ٢ ص ٣٠٣ .

فذلك ما نلحظ مثـــلا لدى الفلاح الصغير عند ما أصبح مالـكا ، وكذلك عند طوائف المثقفين ، خاصة منهم المشتغلون بالأعمال التجارية أو الصناعية أو الحرة . بل لقـد ظهر من هؤلاء من أبى السير فى الركب الرتيب ، فخرج على المألوف ، ونجح فى تطوير حيـاتنا الاقتصادية ، وفى مقدمة هؤلاء طلعت حرب ، مؤسس بنك مصر وشركاته[1] .

ولا ينفى ذلك حاجة كثير منا فى نشاطه الاقتصادى إلى مزيد من النظام والدقة والإخلاص فى العمل . ولابد من أن نبذل لهذه الأمور الجوهرية عناية خاصة ، سواء فى مرحلة التعليم أو فى غير ذلك من المراحل . والواقع فإن الأمر هنا أمر فلسفتنا فى الحياة ، ويجب ، حتى يكتب لنا النجاح فى المجتمع الحديث ، أن تـكون فلسفتنا هذه إيجابية قائمة على العلم والخلق إلى أقصى حد ممكن ، وعلى الأخص فإنه يجب أن يسودنا جميعا الاعتقاد بأن من المستطاع عن طريق العـــلم أن نحسّن أحوالنا الاجتماعية والاقتصادية ، وأن هذا التحسن يعتبر فى حد ذاته أمرا ضروريا بالنسبة لنا ، وأن نحارب بقسوة كل قناعة أو تواكل زائفين ، وهى أمور لم تنتشر بيننا ولم ترتفع إلى مرتبة القيم الاجتماعية عند البعض منا إلا فى أوقات الضعف والتدهور .

ويصدق هذا الـكلام أيضا فى مجمله على مدى قدرة المصريين على الابتكار ، فإن هذه القدرة لم تنعدم فى البلاد حتى فى أكثر الظروف شدة . وقد ذكر بعض معاصرى محمد على أنه « لا يزال أبناء العرب من المصريين أصحاب ذوق ونشاط فى الصناعة ، ولو أن جودة ما يصنعونه لسد مطالب حيـــاة السلم العادية تقل نسبيا عن جودة

---

(١) يذكرنا ظهور أمثال هذه الشخصيات عندنا بنظرية النخبة L'Elite، التى نادى بها فى صور مختلفة بعض الفلاسفة والاقتصاديين ، من أمثال نيتشة وباريتو وشمبيتر ، وإن كنا نعتقد أن التقدم الاقتصادى لا يتوقف على وجود أمثال هذه الشخصيات قدر توقفه على حيوية وإنتاجية الأفراد الذين يتـكون منهم المجموع.

ما تخرجه مصانعهم من أدوات الحرب »[١] . كما نجح المصريون ، عقب حملة الفرنسيين فى تقليد ماكينات صنع الجوخ[٢] وكبس القطن وماكينات البخار ، وفى صنع آلات مماثلة لآلات عصر وتكرير السكر[٣] إلخ . وسرعة التقليد والمحاكاة هو مما يتصف به العامل المصرى حتى الآن . أما قلة المخترعات والابتكار عندنا على وجه العموم ، فإنها لا ترجع إلى عيب فى الشعب ذاته الذى لا ينقصه الذكاء أو دقة الملاحظة ، بل تعود فى اعتقادنا إلى أن الظروف المختلفة التى سادت فى مصر حتى وقت قريب لم يكن من شأنها أن تشجع على ذلك . فانتشار روح الابتكار والاختراع يفترض وجود جو ثقافى وصناعى وفن إنتاجى[٤] معينين ، كما يفترض تشجيعا للمخترعين ، وتمكيناً لهم من الإفادة من مخترعاتهم ، ولم يكن

---

(١) فيقول الجبرتى فى هذا الشأن إن أحد أرباب الصناعة المدعو محمد الودنلى « اقتنى كتباً كثيرة . . . فى استنباط المصانع حتى إنه صنع الجوخ الملون الذى يعمل ببلاد الأفرنج ويجلب إلى الآفاق ويلبسه الناس للتجمل . وكان قل وجوده بمصر وغلا ثمنه فعمل عدة أنوال ومناسج غريبة الوضع وأحضر أشخاصاً من النساجين فنسجوا الصوف بعد غزله مرات حددها لهم فى الطول والعرض ثم يتسلمه رجال أعدهم لتخميره وتلبيده بالفلى والصابون منشوراً أو مطوياً بكيفيات فى أوقات وأيام بمباشرته لهم فى العمل وإشارته . . . ثم يضعونه مطوياً فى أحواض من خشب تخين مزفت تمتلىء بالماء من ساقية صنعها لخصوص ذلك يصب منها الماء إلى تلك الأحواض تديرها الأثوار . وعلى تلك الأحواض مدقات شبيهة بمدقات الأرز تتحرك فى صعودها وهبوطها من ترس خاص يدور بدوران الساقية . . . ثم يخرجونه بعد ذلك ويبردخونه ويصبغونه بأنواع الأصباغ ويضعونه فى مكبس كبير يقال له النخت صنعه لذلك وعند ذلك يتم عمله » . الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، مشار إليه فى مؤلف على الجريتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر سنة ١٩٥٢ ، ص ٨٨ و٨٩

(٢) تقرير كامبل ، المرجع السابق ، ص ٧٧٩ .

(٣) مشار إليه فى مؤلف على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٤) ومن الملاحظ أن المخترعين يظهرون عادة فى مجتمعات ترتقى فيها فنون الإنتاج وتقوى فيها الرغبة فى زيادة معدل إنتاج العامل ويسمو فيها مستوى الفن الصناعى (التكنولوجيا) — أنظر مؤلف شبارد كلاو ، الأساس الاقتصادى للحضارة الأمريكية ، (ترجمة أحمد حامى حجاج) سنة ١٩٥٥ ، ص ٣٨ .

شيء من ذلك كله متوافرا فى مصر ، بل ولا تزال بعض عناصره تنقصنا حتى الآن . كذلك فإن الابتكار فى شئون الإنتاج أصبح يتطلب فى كثير من الأحيان القيام بأبحاث علمية وتطبيقية معقدة كثيرة التكاليف ، مع تشجيع ورعاية الهيئات العامة أو الخاصة[1] لذلك. فإذا لم يتوافر كل ذلك بالدرجة الكافية، فإنه يخشى ألا تقوم للاختراع فى البلاد قائمة .

على أن ثمة فارقا بين ضعف روح الاختراع من جهة ، وإهمال تطبيق مستحدثات الفن الإنتاجى من جهة أخرى فإنا نتردد أحيانا فى تطبيق مبتكرات غيرنا وما أدخلوه من تحسين فى فنون الإنتاج . وقد لا تصح هذه الملاحظة الأخيرة فى بعض قطاعاتنا الاقتصادية ، خاصة منها قطاع الصناعة الحديثة ، فقد سارع أربابها على وجه الإجمال إلى تحسين وسائلهم فى العمل ، وذلك مع مراعاة ظروف السوق التى يصرفون فيها إنتاجهم ، ونفقة هذا الإنتاج . لكن تصدق تلك الملاحظة إلى حد محسوس فى قطاعات أخرى من اقتصادنا القومى ، ومنها الزراعة ، ومن المهم تشجيع الأفراد والجماعات عندنا على ترك موقف الجمود الذى يقفونه أحيانا من أساليب الإنتاج الجديدة على هذا النحو ، وحملهم على تفهم هذا الجديد ومناقشته ، حتى إذا اقتنعوا بفائدته ، شجعهم ذلك على تطبيقه ، فإنما نعيش فى عهد تسابق إلى الإفادة من كل ثمرة جديدة من ثمار العلم . ولا بد لنا من الدخول فى حلبة هذا السباق ، والنجاح فيه .

وعلى الجملة ، فإنه يجب أن تكون لنا ، فى مختلف طبقاتنا وأعمالنا ، مثل اجتماعية

---

(١) حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً ، كان معظم الاختراعات ثمرة اجتهاد فئة من أرباب الحرف والصناع الذين مكنتهم خبرتهم العملية من الدراية بالعمليات المعروفة وبما تدعو الحاجة إلى تحسينه منها ، وكان أغلبهم يتبع طريقة المحاولة وإصلاح الأخطاء ، ولذلك كان أكثر ما اهتدوا إليه مصادفة .. « ومنذ منتصف القرن التاسع عشر أصبحت الاختراعات أكثر تعقيداً ولا يتاح النجاح فيها إلا لمن أحاطوا بالظروف التمهيدية المناسبة ، وتتابع المراحل . وبعبارة أخرى فقد جمع المخترعون المحدثون بين الخبرة العملية واتباع المنهج العلمى . . . » ، المرجع السابق ، ص ٣٨ — ٣٩ .

واقتصادية معينة ، وأن تتملكنا جميعا روح جديدة ، تهدف دائما إلى التقدم فى الإنتاج ، وفى العمل ، والتفكير ، وأسلوب الحياة ، كما يجب أن توجه نظرتنا دائما نحو المستقبل : كيف نبنيه بحيث يكون أفضل من الحاضر ، أما الماضى فلا يصح أن يتحكم فى المستقبل ، حتى لا يكون هذا مجرد امتداد لذاك ، بل يجب أن يقتصر دور الماضى على منحنا الثقة فى مستقبل متطور متجدد ، فإذا ماخلقت هذه الروح حقا ، فقد خلقت بلادنا من جديد .

* * *

هذا باختصار عن مدى التحرر الفكرى عند الشعب ، ومبلغ استعداده للابتكار والتقليد فى ميدان الإنتاج . أما عن مستوى التعليم والثقافة فيه على وجه العموم ، فمن المعروف أنه كان قد بلغ الحضيض فى عهد البكوات المماليك ، حين أقفرت معاهد العلم فى بلادنا فلم يبق منها إلا الجامع الأزهر[1] . لذلك بقيت العلوم الحديثة مجهولة فى مصر ، كما بقيت هذه البلاد حينذاك غريبة على الحركة العلمية والفكرية الكبيرة التى سادت أوربا منذ عهد النهضة . وقد ذكرنا كيف كان ذلك من أسباب تأخر مصر اقتصاديا واجتماعيا حتى أوائل القرن الماضى .

ومن المعروف أن محمد على أولى التعليم الحديث عناية خاصة . فقد أنشأ فى هذا السبيل عددا كبيرا من المدارس الابتدائية والتجهيزية والعالية ، ومن هذه المدارس الأخيرة مدرسة الألسن والمهندسخانة والطب والطب البيطرى والبيادة والطوبجية والفرسان والموسيقى والزراعة والمحاسبة ، كما أنشأ مجلسا للتعليم (شورى التعليم) كى يدير جميع المدارس فى مصر . وقد وصف بورنج حالة التعليم آنذاك فقال إنه « لاجدال فى أن المدارس التى أنشأها الباشا كانت خيرا من المدارس التى أنشئت

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، الجزء الأول الطبعة الرابعة سنة ٩٥٥ ، ص ٤٧ — ٥٠ .

قبل ذلك ، ولو أنها دون المدارس الأوربية التى تفوقها كثيرا فى حسن النظام ، ولعل أظهر وجوه النقص هى الحاجة إلى مدرسين أكفاء ، وكتب ملائمة ، وتغيير طريقة التأديب القائمة على العقوبة البدنية وحدها . فالمؤلفات التركية والعربية التى تطبعها مطبعة الحكومة فى بلاق عسيرة الفهم على تلاميذ المدارس الابتدائية ، إذ تغلب عليها الصبغة العلمية . وربما كان الخطأ راجعا إلى أن الرغبة منصرفة إلى إيجاد تعليم عال لعدد قليل ، أكثر من انصرافها إلى إيجاد وسيلة لنشر التعليم الابتدائى بين عدد كبير[١] .... » .

كذلك عنيت الحكومة فى ذلك العهد بتشجيع حركة الترجمة والتأليف والطبع والنشر ، وأنشأت من أجل ذلك مطبعة « بلاق » كما عنيت بإرسال البعثات إلى الخارج ، وتدريب العمال المصريين على أيدى الأجانب الذين استقدموا للعمل فى المصانع[٢] ، وإن كان البعض يشك فى النتائج العملية التى انتهت إليها البعثات المذكورة[٣] . على أن هذه الحركة جميعها قضى عليها فى عهد عباس وسعيد ، اللذين اختلفا فى كل شىء إلا من حيث كراهية كل منهما للعلم ، واحتقارهما للمعرفة [٤] وبلغ الحال أن قدرت نسبة الملمين بالقراءة فى ذلك الوقت بواحدة من الألف من النساء ، وواحد من عشرة من الرجال . وقد حاول بعض الكتاب محاولة فاشلة ، تبرير موقف سعيد من التعليم ، بل إنهم أشادوا ببعض أعماله فى هذا الخصوص [٥] !.

وفى عهد إسماعيل ، تجدد الاهتمام بإنشاء المدارس الابتدائية والثانوية والعالية ، كما

---

(١) بورنج ، المرجع السابق ، ص ٦٦١ .

(٢) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ — ١٢٩ .

(٣) ميرو ، L'Egvpte Contemporaine, 1857, P 90 .

(٤) أنظر حديث الأرمنى حككيان ، وقد كان من كبار موظفى الحكومة المصرية فى عهد محمد على ، مع الاقتصادى ناسو سنيور ، المرجع السابق ، ج ٢ ص ٢١٤ — ٢١٧ .

(٥) أنظر ميرو ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .

أنشئت دار الكتب وألفت بعض الجمعيات العلمية ، ومن أهمها الجمعية الجغرافية الخديوية ، وأرسلت البعثات إلى الخارج. وقد لقيت هذه الحركة نجاحا بفضل إخلاص بعض العاملين ، وفى طليعتهم على مبارك باشا .

على أن الاحتلال الإنجليزى لم يلبث أن وقف حائلا فى وجه هذه الحركة ، كما أمر بأن يكون التدريس باللغة الإنجليزية ، محتجا بأن العلوم الحديثة تحرر باللغات الأجنبية . وعمل الاستعمار على حصر التعليم فى أضيق الحدود ، متذرعا فى ذلك بضيق الميزانية ، كما قرر جعل التعليم بمصروفات ، فنفى بذلك حق الفقراء فيه ، وقصره على طبقة الأغنياء والقادرين ، وهم الذين كانوا يتمتعون فى نفس الوقت بالقدرة المالية على إرسال أولادهم إلى المدارس الأجنبية أو إلى الخارج . بل إن لورد ملنر وصف ما كانت تجرى عليه الحكومة المصرية ، قبل الاحتلال ، من مجانية التعليم ، بأنه كان نوعا من الرشوة[1]! وطبع دنلوب التعليم المصرى بطابعه ، الذى كان يتفق والسياسة الاستعمارية حينذاك ، وكان يتلخص فى إعداد الناشئة لشغل بعض الأعمال الحكومية ، دون غيرها من شئون الحياة .

وقد كان هذا الحال محل انتقاد المفكرين من المصريين الذين طالبوا بإصلاح حال التعليم فى البلاد ، فمثلا نادى محمد فريد ، منذ سنة ١٩١٠ ، بالعمل على جعل التعليم الابتدائى إلزاميا ومجانيا لكل مصرى ومصرية ، وأن يكون بكل عاصمة مديرية أو محافظة مدرسة ثانوية على الأقل[2]. ولم يقف المصريون عند حد تقديم المقترحات فى هذا الشأن ، بل أتبعوا التفكير بالعمل ، ومن قبيل ذلك إنشاء البعض منهم ، منذ سنة ١٨٩٦ ، الجمعية الخيرية الإسلامية ، للمساهمة فى نشر التعليم الابتدائى ، ثم فتحهم مدارس الشعب الليلية لتعليم الصناع والعمال ومن إليهم مجانا ، وكذلك إنشاء الجامعة المصرية سنة ١٩٠٦[3] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٤٨ ص١٩٧ ومابعدها.

(٢) أنظر الفريد ملنر A. Milner فى كتابه England In Egypt, 1904, P 306 .

(٣) أنظر عبد الرحمن الرافعى « محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية » ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٤١ ص ١٣٠ .

وقد تابع المصريون مجهوداتهم هـــذه فى نشر التعليم بينهم ، ورصدوا لذلك الاعتمادات الضخمة فى الميزانية ، وساعدهم فى ذلك تحررهم تدريجيا من ربقة الغاصب. وكان ذلك أظهر ما يكون فى عهد الثورة . فكان من أثر ذلك زيادة عدد الجامعات إلى أربع ، وزيادة عدد المدارس العالية والثانوية والإعدادية والابتدائية ، سواء ما كان منها للبنين أو للبنات . وذلك مع تقرير جعل التعليم الابتدائى إلزاميا ومجانيا فى نفس الوقت . كما أنشئت إلى جانب ذلك معاهد ومراكز للبحوث أو التدريب . ولم يقتصر الأمر فى هذا الشأن على التعليم وحسب ، بل امتد إلى شئون الثقافة بالمعنى الواسع ، ومن أخصها الفنون المختلفة ، إذ أنشئت وزارة خاصة للعناية بأمورها ، كما أنشئ مجلس أعلى للعلوم ، وآخر للآداب والفنون والعلوم الاجتماعية ، ومجلس أعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية ، ولجنة للطاقة الذرية . . إلخ . مع التوسع فى إنشاء المكتبات العامة والمدرسية ، وفى إرسال البعوث إلى الخارج ، مع تخير موضوعاتها . والتوسع أيضا فى التبادل الثقافى ، سواء عن طريق عقد المعاهدات الثقافية أو غير ذلك[1] . وإصدار المجلات العلمية والفنية وغيرها .

ولا شك أنه كان من أثر هذه الجهود التى بذلت وتبذل حتى الآن على نطاق واسع أن خطا التعليم والثقافة فى مصر خطوات واسعة إلى الأمام . وهو ما يتضح فى المدن والحواضر أكثر منه فى القرى . ورغم ذلك فلا تزال نسبة الأميين مرتفعة جدا فى بلادنا ، حتى لقد قدرت فى سنة ١٩٤٧ بـ ٢٣و٧٧٪ من جملة السكان[2] .

---

(١) أنظر بيان وزير التربيـة والتعليم فى مجلس الأمة سنة ١٩٥٧ ـ فى مجموعة بيانات الرئيس جمال عبد الناصر والوزراء فى المجلس . المجلد الثانى ، ١٩٥٧ ، ص ٦٤٣ وما بعدها . وأنظر أطلس الخدمات . وأنظر بيان السيد وزير التربية والتعليم التنفيذى فى المؤتمر العام الأول للاتحاد القومى ، يونية سنة ١٩٦٠ .

(٢) كانت هذه النسبة تصل إلى ٣٩ر٨١٪ فى سنة ١٩٣٧ ، وإلى ٢٢ر٨٦٪ فى سنة ١٩٢٧ . أنظر الإحصاء السنوى العام (١٩٥٧ و ١٩٥٨) ، ص ١٥ .

وإنما يرجع ذلك إلى تكاثر السكان بنسبة كبيرة ، وعظم النفقات التى يحتاجها نشر التعليم والثقافة والاستعداد الفنى اللازم لتخريج المعلمين وبناء المدارس المطلوبة . لكن الحكومة عاقدة العزم على الوصول إلى غايتها فى هذا الشأن رغم جميع الصعاب.

وليس المهم هو العمل على محو الأمية وحسب ، أى زيادة عدد المتعلمين بالنسبة لغير المتعلمين ، بل المهم أيضا هو نوع هذا التعليم ، ودرجة ثقافة الشعب على وجه العموم . ولا شك أن التحسن ظاهر فى هذا الخصوص أيضا ، فالمواد التى تدرس ، والكيفية التى تدرس بها هذه المواد ، وكذلك الطرق التى تتبع فى تربية الناشئة وتنمية ملكاتهم ، كل ذلك يخضع فى جملته للأصول الحديثة فى التربية والتعليم . ولا يحول ذلك دون الإشارة إلى ما يلاحظ فى هذا الشأن من عيوب أو نقائص يعمل المختصون على تلافيها حاليا. ومن قبيل ذلك ضعف روح البحث والاستطلاع، وانعدام الاستقلال الفكرى عند الناشئة، وكذلك ضعف مستوى المدرسين الفنى، وما هو معروف من عزوف الناشئة وأولياء أمورهم، حتى وقت قريب، عن تعلم الصناعات ومزاولة التجارة أو الأعمال اليدوية . ومن الطريف أن نجد هذه الظاهرة الأخيرة قائمة حتى فى أوائل القرن التاسع عشر ، فنقرأ فى هذا الخصوص لـ « بورنج » قوله : « ... ما يكاد الفتى فى مصر يتعلم القراءة والكتابة حتى يزهد فى احتراف أية صناعة ، ولو كان من ورائها الشهرة والمنفعة ، بل ولو كان من ورائها الثراء . فهو يؤثر أن يكون كاتبا ضئيل الإيراد ، على أن يكون صانعا يكسب المال الوفير . ذلك بأن الحصول على لقب أفندى مطمع أسمى من السعى وراء الغنى واليسار. وهذا النقص متغلغل فى المجتمع الشرقى كله ، وعقبة كأداء تحول دون انتشار الرخاء . وهكذا نجد الكبْر يورث الفقر فى كل خطوة نخطوها . . . »[1] . ويرجع هذا الكاتب الظاهرة التى لاحظها على هذا النحو إلى « ما وقر فى الأذهان بشأن الفوارق بين الطبقات » .

---

(١) بورنج ، المرجع السابق ، ص ٦٦٥ .

ونكاد نقرأ هذا الكلام نفسه فى بيان وزير التربية والتعليم أمام مجلس النواب سنة ١٩٥٧، فهو يقول بالحرف الواحد إنه « مما يدعو للأسف أن الاعتبارات الطبقية وعدم تقدير قيمة العمل اليدوى واحترامه ، وعدم تنظيم التعليم فى المرحلة الثانوية أو رسم هدف حقيق للمدرسة الفنية فى الماضى أدى إلى أن التلاميذ فى هذه المدارس رأوا أنفسهم طبقة دون نظرائهم من تلاميذ المدارس الثانوية العامة ، فانصرفوا عن ذلك النوع من التعليم ، وصارت همة كل من يدخله منهم مكرها أن يفكر فى عمل بعد تخرجه لا يتصل بما تلقى من أصول التعليم الفنى ، فانعدمت أو كادت وظيفة المدرسة الفنية ، وأوشكت البلاد أن تفقر من ذوى الخبرات والمهارات فى الإنتاج الصناعى والزراعى والتجارى »[١] .

والمعتقد أن هذه الظاهرة هى سبب اندفاع الطلبة نحو الدراسات الجامعية ، وإصرارهم على الالتحاق بالجامعة من دون المدارس الفنية وذلك حتى إذا هم لم يكن لهم الاستعداد الكافى للدراسة الجامعية . لذلك انعدم التناسب بين أعداد الجامعين وغيرهم من طلبة العلم . وزاد الأمر سوءا أن التناسب انعدم أيضا فيما بين خريجى الجامعة أنفسهم ، إذ كثر منهم من تلقى مايسمى بالدراسات النظرية ، حتى زادوا أحيانا عن حاجة البلاد ، بينما قل من تابع منهم الدراسات العملية ، حتى قلوا فى بعض الأوقات عن الحاجة . كذلك فإنه إذا كان عدد حملة الدبلومات الجامعية العادية قد كثر فى السنوات الأخيرة على وجه العموم ، فإن عدد من تابع منهم الدراسات المتخصصة قليل نسبيا ، بل قد تنعدم عندنا بعض فروع التخصص ، رغم ضرورتها لاقتصادنا فى الوقت الحالى[٢] .

---

(١) فى مجموعة بيانات السيد رئيس الجمهورية والوزراء أمام مجلس الأمة ، المرجع السابق ، ص ٦٧٨ .

(٢) أنظر ، إدارة التعبئة ، حصر الكفايات الفنية بالجمهورية العربية المتحدة ، الإقليم الجنوبى جزءان سنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٥٩ .

ويتعلق بهذه الظاهرة أيضا ميل غالبية المتعلمين إلى الالتحاق بعمل ما فى الحكومة ، ورغبتهم عن الاشتغال بالأعمال الخاصة . ويفسر بعض رجال التربية ذلك بما يعتقد عادة من أن الوظيفة العامة تضفى على صاحبها السلطة والمنزلة الاجتماعية كما تمنحه الطمأنينة والانتظام فى الدخل . على أن هؤلاء الكتاب يلاحظون أيضا أن ثمة تغيراً طرأ حديثا على ميول الناس فى هذا الصدد ، وأنهم أصبحوا يفضلون الدراسات العملية والصناعية والعلمية والفنية على غيرها من ألوان المعرفة . وتشجع الحكومة هذا الاتجاه الجديد بوسائل مختلفة . ومن الثابت أننا نحتاج فى هذا الميدان ، كما نحتاج فى غيره من مجالات حياتنا الاقتصادية والاجتماعية ، إلى تخطيط مرن دقيق ، يضمن لنا الإفادة إلى أقصى الدرجات من مواردنا البشرية والمادية ، بأقل كلفة ممكنة(٢) .

وإذا كان مؤدى ما تقدم أننا نحبذ جعل عدد تقليل المشتغلين بالدراسات النظرية بحيث يتناسب مع حاجة البلاد، فليس معنى ذلك إمكان إهمال هذا النوع من الدراسات أو التقليل من شأنها بحال من الأحوال، فإنها لازمة لتقدمنا الاجتماعى والاقتصادى لزوم الدراسات العملية نفسها . فالتقليل من المشتغلين بتلك الدراسات شيء ، وإمكان إهمالها شيء آخر .

---

(١) أنظر تقرير الدكتور عبدالعزيز القوصى — ممثل الجمهورية العربية باليونسكو والمستشار الفنى لوزارة التربية والتعليم سابقا — المقدم إلى الاجتماع الذى نظمه اليونسكو فى القاهرة (نوفمبر ١٩٥٩) بين البلاد العربية لدراسة الآثار الاجتماعية المترتبة على التصنيع والتغيرات الفنية بالانجليزية. وانظر أيضاً الدكتور مختار حمزة ، تطور الاتجاهات فى التربية والتعليم لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية — لجنة التخطيط القومى ، المؤتمر العلمى للدراسات التخطيطية ، يناير سنة ١٩٦٠ .

(٢) وفى هذا الشأن يذكر ش . كلاو أن مناهج التعليم وضعت فى أمريكا على أساس يكفل مساهمة المدارس مساهمة فعالة فى بلوغ أعظم درجة من الرقى الاقتصادى كما جعل التعليم فى متناول أكبر عدد من السكان ، ثم يضيف قائلا « ما أعظم التناسب بين ما يحصل عليه الشخص من التعليم وبين ما يقوم به من نشاط فى الجهاز الاقتصادى » . أنظر كلاو ؛ المرجع السابق ؛ ص ١٤ . والواقع فإن هذه الصلة المتينة بين نوع ومستوى التعليم الذى يتلقاه الإنسان ، والنشاط الاقتصادى الذى يقوم به ، هو ما يعوزنا فى مصر إلى أكبر درجة ، تحقيقاً للكفاية فى الإنتاج ، وضناً بالجهود أن تبذل فى غير طائل .

وفى اعتقادنا أن الدراسات النظرية تحتاج إلى توجيه وتعميق كبيرين ، فإن كثيرا من أمورنا الاجتماعية والاقتصادية والقانونية ، بل والأدبية والفنية ، لم يلق حتى الآن ما يجب له من عناية وتفصيل ، وكثيراً ما تتم دراسة بعض هذه الموضوعات على نحو سطحى ، حتى أنه ليكتفى فيها أحيانا ببعض العموميات . كما توضع تلك الدراسات أحيانا على نحو لا يمت إلى واقعنا أو تاريخنا بصلة . والواقع فإن شيئاً كثيراً من مشاركتنا المرتقبة فى حركة الفكر الإنسانى إنما تأتى على أساس عكوفنا على بحث بيئتنا من النواحى سالفة الذكر ، فإن النتائج التى يمكن استخلاصها من مثل هذه الأبحاث ستكون بلا شك كبيرة النفع لنا ، كما أنها تعد مشاركة قيمة فى التراث الإنسانى على وجه العموم .

***

وقد كان شأن الصحة العامة مشابها لشأن التعليم ، فقد لقيت الشئون الصحية عناية من محمد على ، فألف مجلسا للصحة العامة ، كما أنشأ مدرسة للطب وأخرى للولادة ، وأقام بعض المستشفيات ، وطبق نظام الحجر الصحى لمقاومة الأوبئة التى كانت تنتشر فى البلاد دوريا ، وأخصها الكوليرا والطاعون ، وشجع القيام ببعض البحوث الطبية الخاصة بالأمراض المنتشرة فى مصر[1] .

وقد أغلق سعيد مدرسة الطب المذكورة ، ثم عاد ففتحها ، على أن المستوى الصحى بقى منخفضا على وجه العموم ، كما بقيت الجهود التى بذلت لتحسينه ضعيفة متخاذلة[2] . واستمر هذا الإهمال للشئون الصحية قائما فى عهد إسماعيل ، ثم فى عهد

---

(١) أنظر كلوت بك ، المرجع السابق ج ٢ ، ص ٣٤٨ وما بعدها . وتقريرى دهاميل ، المرجع السابق ص ٣٠٠ ، وبورنج ، المرجع السابق ، ص ٥٩١ وما بعدها . وملحق هذا التقرير الأخير ، ص ٧٤٧ وما بعدها .

(٢) أنظر الوصف التفصيلى لسوء حالة مستشفى القصر العينى فى عهد إسماعيل فى مؤلف : Sir Auchland Golvin وعنوانه : the making of modern Egypt, 1906, P 317 .

الاحتلال البريطانى . ويكفى فى ذلك أن نشير إلى ما أورده لورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٣ ، من أن الوظيفة الأساسية للحكومة فى مسائل الصحة العامة هى الوقاية من الأوبئة ، وليس علاج الأشخاص الذين يشكون الأمراض العادية[١] ! .

وهنا أيضا نجد أثر الاستقلال السياسى واضحا. فما بدأت مصر تتمتع تدريجيا بهذا الاستقلال حتى أخذت تعنى بشئونها الصحية أكثر من ذى قبل[٢] ، ورصدت لذلك مبالغ متزايدة فى ميزانيتها ، وكان نتيجة ذلك التوسع فى تدريس الطب فى الجامعات المختلفة ، وفى إنشاء المستشفيات والعيادات الخارجية والمتنقلة والعناية بإعدادها الفنى ، وزيادة عدد الأسرة فيها ، وكذلك تمكين الأهالى من الحصول على الأدوية بأسعار مناسبة ، وأحيانا بالمجان . كما زادت العناية بالنظافة العامة ، والوقاية من الأوبئة . وقد نالت الشئون الصحية قسطا وافرا من اهتمام الثورة ، وكان من نتائج ذلك إنشاء المعهد العالى للصحة العامة بالإسكندرية فى سنة ١٩٥٥ ، والإكثار من بعثات التخصص للأطباء ، وافتتاح المدارس للحكيمات والممرضات ، وإنشاء الوحدات لمحاربة الأمراض المتوطنة كالبلهارسيا وغيرها ، وإنشاء معامل الأبحاث ، والمصحات للأمراض الصدرية ، كما عنيت الحكومة فى هذه السنين الأخيرة بتعميم الخدمات الصحية فى الريف ، ورفع مستوى الصحة الاجتماعية والتثقيف الصحى ومقاومة الأمراض الجلدية والتناسلية والجذام .. كما عهد إلى بعض المؤسسات العامة، منذ وقت قصير ، باستيراد الأدوية وتوزيعها على أساس الجملة ، وذلك بغرض توفير الأدوية وخفض ثمنها. إلخ.

وقد أدت هذه الجهود الكثيرة إلى تحسن ملموس فى المستوى الصحى ، وخفض نسب الوفيات والأمراض فى مصر عنها قبلا [٣]. وقد جاء فى بيان وزير الصحة فى

---

(١) مشار إليه فى المرجع السابق ، ص ٣١٣ .

(٢) أنظر بيان وزير الصحة أمام مجلس الأمة سنة ١٩٥٧ ، بيانات الرئيس والوزراء أمام المجلس ، المرجع السابق ، ص ٨٤١ وما بعدها .

(٣) المرجع السابق ص ٩١٣–٩١٤ . وأنظر أيضاً : الخدمات الصحية فى عهد الثورة والوحدة ومشروعات السنوات الخمس ، وزارة الصحة العمومية فى الإقليم الجنوبى ، يونيو سنة ١٩٦٠ .

هذا الشأن أمام مجلس الأمة قوله «إن هذه النسب (نسب الوفيات) بوصفها الحالى ـ بالرغم من التحسين الكبير الذى مر عليها ـ لا ترضينا وتزيد كثيرا عن مثيلاتها فى البلاد التى سبقتنا فى الميادين الصحية . فالقول أن كل المشروعات الصحية البحتة إنما هى مشروعات إنتاجية تضيف إلى الثروة القومية الكثير قول لا يعدو حدود الحقائق الواضحة العلمية المدروسة، «فإذا ضربنا المثل بمرض كالبلهارسيا مثلا وهو الذى يصيب ـ حتى الآن بالرغم مما يبذل فى مقاومته ـ الملايين من مواطنينا فى الريف فيضعف من حيويتهم ويقلل من قدرتهم على العمل ، لوجدنا أنه يصيب الدخل القومى بخسارة تبلغ عشرات الملايين نتيجة للعجز الجزئى الذى ينزله بالمصابين به»[1].

وكما تحسن المستوى الصحى فى البلاد بعض الشىء ، كذلك تحسن فيها ، إلى درجة ما ، مستوى التغذية ، وذلك على الأقل طبقا لما توضحه بعض الإحصاءات الحديثة نسبيا ، سواء منها ما تعلق بنصيب الفرد فى السنة من المواد الغذائية المختلفة بالكيلوجرام ، أو ما كان خاصا بنصيب الفرد من السعرات الحرارية ، على نحو ما يبينه الجدولان الآتيان :

نصيب الفرد فى السنة من المواد الغذائية المختلفة بالكيلوجرام[2]
فى السنوات من ١٩٤٨ / ١٩٤٩ إلى ١٩٥٦ / ١٩٥٧
مقارنة بمتوسط السنوات ١٩٣٤ / ١٩٣٥ إلى ١٩٣٨ / ١٩٣٩

المواد الغذائية	٣٤/٣٥ إلى ٣٨/٣٩	٤٨/٤٩	٤٩/٥٠	٥٠/٥١	٥١/٥٢	٥٢/٥٣	٥٣/٥٤	٥٤/٥٥	٥٥/٥٦	٥٦/٥٧
المجموع	٣٦٨ر٣	٣٨٨ر٣	٣٦٦ر٣	٣٧١ر٢	٣٧٠ر٨	٣٧٦ر٢	٤٠٦ر٣	٤١٦ر٦	٤٣٦ر٠	٣٩٧ر١

(١) بيان وزير الصحة أمام مجلس الأمة ، المرجع السابق ص ٨٤٣ ـ ٨٤٤ .
(٢) مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ، ص ١٥٤ .

نصيب الفرد من السعرات الحرارية فى اليوم[١]
فى السنوات من ١٩٤٩/٤٨ إلى ١٩٥٧/٥٦
مقارنة بمتوسط[١] السنوات ١٩٣٥/٣٤ إلى١٩٣٩/٣٨

المواد الغذائية	٣٥/٣٤ ٣٩/٣٨	٤٩/٤٨	٥٠/٤٩	٥١/٥٠	٥٢/٥١	٥٣/٥٢	٥٤/٥٣	٥٥/٥٤	٥٦/٥٥	٥٧/٥٦
المجموع	٢٣٧٤	٢٤٧٦	٢٢٩٩	٢٣٤٥	٢٣٦٥	٢٣١٥	٢٥٢٤	٢٥٧٢	٢٥٩٠	٢٥٣٦

على أن التحسن فى هذا الخصوص ما زال ضئيلًا ، ومستوى التغذية فى الإقليم المصرى لا زال منخفضا جدا عنه فى بعض البلاد الأخرى ، كما يبين الجدول الآتى :

نصيب الفرد من السعرات الحرارية فى بعض الدول
بالمقارنة مع مصر عام ١٩٥٦ / ١٩٥٧[٢]

البلاد	نصيب الفرد من السعرات الحرارية فى اليوم									
	حبوب	درنات نشوية	سكر وشراب	بقول ونقل	فاكهة وخضر	لحوم	بيض	أسماك	ألبان	دهون وزيوت	المجموع
الإقليم المصرى	١٨٠٩	١٥	١٧٤	١١٥	١٥٩	٥٧	٤	٢٥	١٣٦	٩٥	٢٥٩٠
الولايات المتحدة	٦٧٧	٩٢	٤	٧٨	١٨٦	٥٩٦	٨٣	١٩	٤٣٩	٤٩٩	٣١٦٠
كندا	٧٠٠	١٤٣	٥٠٠	٧٢	١٥٣	٥٦١	٦٧	٢٥	٤٤٨	٤٦٨	٣١٤٠
الأرجنتين **	١٠١٩	١٦٠	٣٤٨	٦١	١١٤	٦٣٨	٢٣	٧	٢٣٨	٣٦٩	٢٩٨٠
سيلان	١١٦٠	٧٩	١٩٠	—	٣٣	١٢	٤	—	٣١	٧٩	١٨٢٠
الهند	١١٩٧	٣٠	١٣١	٢١٦	٣٠	٥	١	٣	٩٢	٧٣	١٧٨٠
باكستان	١٢٧٥	—	١٤٦	٨١	٦٣	٢٤	٢	٥	١٢٥	٨٧	١٨١٠

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٥ . كما ينظر الجدول المنشور فى نفس المرجع ص ١٥٦ ، والخاص بنصيب الفرد من البروتين بالجرام فى اليوم مقارناً فى نفس الفترات ، إذ يدل هذا الجدول على زيادة ضئيلة فى هذا النصيب ، حيث كان ٧٠٫٢ جرام فى اليوم فى متوسط الفترة ٣٥/٣٤ إلى ١٩٣٩/٣٨ ، ثم أصبح ٧٧٫١ جرام فى اليوم سنة ٥٦/٥٥، و٧٣٫٣ جرام سنة ٥٧/٥٦.

(٢) مأخوذ عن الجدول المنشور فى المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

** البيانات عن عام ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ .

وتلاحظ بعض الجهات الرسمية [١] أن السعرات الحرارية التى يحصل عليها ساكن المدن على وجه العموم فى إقليم مصر تعتبر كافية فى حد ذاتها ، أما سكان الريف ، فثمة حاجة إلى زيادة ما يحصلون عليه من تلك السعرات. ومن جهة أخرى ، يشير البعض [٢] إلى تغير « جوهرى » وقع فى نمط الاستهلاك الشعبى فى السنوات الأخيرة، ففى السنوات ٥٥/١٩٥٩ بلغ المتوسط السنوى لاستهلاك الفرد من القمح ٨٧ كيلوجراما (منها ٢٨ مستوردا) مقابل ٦٦ كيلوجراما (منها ١٣ مستوردا) فى السنوات ٤٥/١٩٤٩ . كما زاد استهلاك الفرد السنوى من الأرز إلى ٣١ كيلو جرام (٥٥/١٩٥٩) مقابل ٢٥ كيلو جرام (٤٥/١٩٤٩) . وقد تمت هذه الزيادة على حساب الذرة ، إذ بلغ متوسط الاستهلاك الفردى منها ٧٠ كيلو جراما (٥٥/١٩٥٩) مقابل ٧٩ كيلو جراما (٤٥/١٩٤٩) ، والذرة الرفيعة ٢٤ كيلو جراما (٥٥/١٩٥٩) مقابل ٢١ كيلو جراما (٤٥/١٩٤٩)

* * *

وإذا كانت العوامل السابقة الخاصة بانخفاض مستوى التعليم والثقافة والصحة قد ساهمت فى إضعاف اقتصادنا القومى ، كذلك فقد أضعف منه التفكك الاجتماعى الذى كان بادى الأثر فى حياتنا إلى عهد قريب . والواقع فإن تماسك المجتمع فى بلد ما يعتبر ، فى ظروف معينة ، شرطا أساسيا لتقدمه الاقتصادى ، فإن هذه الوحدة الاجتماعية تجعل من المستطاع أن يكون لسكان بلد ما قيم وغايات اقتصادية واحدة ، كما أنها تقارب بينهم فى أساليب العمل والإنتاج والاستهلاك . وفى كل ذلك

---

(١) بيان السيد وزير التموين فى التليفزيون ، ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

(٢) بنك الاسكندرية، التقرير التجارى الشهرى؛ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ؛ المؤشرات الاقتصادية فى الإقليم المصرى ، ص ٤ .

ما يمكن المجتمع المذكور من السير بسرعة فى ميدان التقدم الاقتصادى[١]. وفى اعتقادنا أن أثر تفكك المجتمع أو وحدته فى اقتصاديات بلد ما هو أثر كبير ، وأنه يسبب ذلك جدير بأن يلقى عناية أكبر مما يلقاه حاليا من الباحثين فى مجال النمو الاقتصادى .

ومهما يكن من أمر ، فقد ظل المجتمع المصرى يعانى كثيرا من التفكك طوال الفترة موضوع البحث حتى عهد قريب ، وذلك سواء نظرنا إلى العناصر التى ظلت تكون هذا المجتمع حتى وقت قريب، أم إلى العلاقة التى قامت فيه بين الحاكم والمحكوم، أم إلى طبقات الشعب نفسه ، أم إلى العلاقة بين المدينة والقرية فى بلادنا .

فأما عناصر السكان فى مصر فى أوائل القرن الماضى ، فكانت تتكون أساسا من المصريين ، والأتراك ، والأجانب ، والزنوج والعبيد .

فأما المصريون ، وكانوا يسمون فى ذلك الوقت بـ « أولاد العرب » ، فكانت تتكون منهم الأغلبية الساحقة من السكان ، ورغم ذلك فإنهم كانوا مغلوبين على أمرهم، إذ كان يحكمهم الأتراك والمماليك ، وكانوا «يعاملون على أنهم قوم حلت بهم الهزيمة ، وليس ثمة سوى عمل واحد يطالبون بأدائه ، وهو خدمة الأرض وزراعتها ، أما الوظائف والسلطان فمن نصيب شعبين غريبين عن مصر ، هما الترك والمماليك[٢] ..»

---

(١) وقد تنبه بورنج إلى هذه المسألة على نحو يدعو إلى الإعجاب ، وإن لم يخل كلامه عنها من بعض المغالاة ، إذ نجد فى تقريره قوله : « إذا شئنا أن نقدر على وجه التقريب ما تستطيع مصر إنتاجه وما ينتظر من نمو تجارتها فى المستقبل فإن من الضرورى أن نلقى نظرة على مختلف الأجناس التى يتألف منها سكانها الخليط وهى أجناس بينها من الفوارق ما بين الطوائف الهندية .. » ص ٣٨٥ .

(٢) تقرير بوالكمت ، المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

وإذا كان محمد على قد فتح أمام المصريين باب الخدمة العسكرية ، وكذلك باب الوظائف المدنية ، فإنه لم يفعل ذلك إلا فى حدود ضيقة[١] .

ولما كان المصريون يشعرون أنهم مسودون من قديم على هذا النحو ، وأنهم يستغلون الأرض لصالح السادة الغرباء ، فقد « أصبح الانقطاع عن العمل ، والامتناع عن دفع الضرائب ، ضربا من الشرف فى نظرهم ، إذ يخيل إليهم أن هذا الرفض يحمل فى أطوائه معنى الاستقلال والشهامة كما أنه بمثابة احتجاج قوم نبلاء على سيادة غير شرعية[٢] .. »

ويقول بعض المؤرخين إن انتشار التعليم بين بعض فئات الأمة وشغلهم بعض الوظائف الثانوية فى عهد محمد على ، وكذلك التحاق المصريين بحروب ذلك الوالى ، قد أيقظ عند سكان البلاد شعورا بالقومية ، لكنه كان شعورا غامضا على أية حال[٣] .

وقد كان مستوى معيشة المصريين فى ذلك الوقت منخفضا إلى حد كبير . فيذكر لنا بورنج[٤] أن الفلاحين من سكان مصر يشملون جميع العمال الزراعيين فى البلاد على

---

(١) إذ لم يكن فى استطاعة أحد من أبناء العرب أن يرقى إلى ما فوق رتبة اليوزباشى ، بل إنه لم يكن يسمح إلا لعدد قليل منهم بالوصول إلى هذه الرتبة . المرجع السابق ص ٢٣٨ . وأنظر بورنج ، المرجع السابق ، وأنظر أيضا تقرير ديهاميل ، المرجع السابق ، ص ٣٠٩ ، حيث يذكر أن الأتراك كانوا يملأون جميع مناصب الحكومة .

(٢) بوالكت ، المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

(٣) بورنج ، المرجع السابق ، ص ٣٨٦ و ٣٩٠ . وبوالكت ، المرجع السابق ، ص ٢٣٩ . كما يذكر سنيور أن البعض كان يتوقع قرب وقوع ثورة فى عهد سعيد يكون شعارها المطالبة بالخبز الرخيص ومنع التجنيد ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ — ٢٢٣ .

(٤) بورنج ، المرجع السابق ، ص ٣٨٦ . كما أضاف هذا الكاتب فى موضع آخر أنه « لو أريد السؤال عما إذا كانت حالة الفلاح المصرى فى الوقت الحاضر خيراً من حالة أجداده أم أسوأ منها فإنى أخشى أن يكون نصيب القوم جميعا منذ عهد سحيق ميراثا من الذل والعبودية » . أنظر أيضا فى مأكل المصريين وملبسهم تقرير ثربورن Thurburn ، مؤلف محمد فؤاد شكرى وآخرين ، المرجع السابق ، ص ٥٠٤ — ٥٠٥ .

وجه التقريب ، وهم الطبقة التى تأخذ منها الحكومة كل جنودها وصناعها وعمالها .. ومهما تغيرت الحكومات فمصيرهم باق على ما هو عليه ، وإنه لمن النادر أن يبلغ أحدهم درجة الثراء فهم لا يصيبون من كدهم وكدحهم سوى قوت يومهم ، فإذا ابتاعوا لأنفسهم قليلا من الحلى النفيسة بالقليل الذى يكسبون من العمل الزراعى ، أو ورثوها عن أجدادهم ، فإن هذه الحلى هى الدليل على أن صاحبها لم يهبط فى معيشته إلى مستوى الطبقات لدنيا بين الآدميين إذ يعيش الفلاح فى كوخ من الطين ، خال من النوافذ وأرضه من تراب ، أما ما لديه من آنية قليلة فمن أرخص الأنواع وأحقرها » . كذلك ذكر بعض المهندسين الإنجليز فى تقرير له رفعه إلى بعض ذوى الشأن من الأجانب: « قد سألتنى كم مرة يغير أبناء العرب ملابسهم ؟ . والحقيقة أن الواحد منهم لا يكاد يملك ما يستحق هذه التسمية . فملابسه فى العادة قميص من القطن ، وهو يعد نفسه سعيدا إذا كان لديه جلباب خشن من الصوف يرتديه فوق القميص. وقلّ أن تجد قميصين لدى أى من أبناء العرب ، وأعتقد أنه لا يغسل قميصه قط .. »[1] ثم يضيف هذا الكاتب قائلا إنه « إذا توافر لدى ابن العرب مال ، فكثيرا ما يلجأ إلى تغيير زوجاته ، فإن أعظم أمانيه أن يكون قادرا على أن يضم إلى حريمه من يصبو إليها » .

تلك هى الأعمال التى كان يشتغل بها المصريون ، وذلك كان مستواهم من الثروة والاستهلاك حينذاك .

وقد تغير هذا المستوى بشكل محسوس بالنسبة لبعض فئات الأمة، خاصة منهم كبار ومتوسطو الملاك والموظفون وسكان المدن من التجار والصناع ومن شابههم . أما المشتغلون بالزراعة من العمال وصغار الزراع، فلم يتغير هذا المستوى كثيرا بالنسبة لهم[2]

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧٣٦ .

(٢) أنظر أرمنجون ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ وما بعدها . والأب عيروط H. Ayrout فى كتابه: Fellah d'Egypte, 1952 .

فى القرن العشرين عنه فى القرن التاسع عشر ، كما يلاحظ على وجه العموم أن المصريين تخلصوا تدريجيا من استغلال العناصر الأخرى وعسفها بهم ، وذلك على نحو ما سنشير إليه بعد قليل .

أما البدو ، فيذكر معاصرو محمد على أنهم كانوا يشتغلون بالرعى ، وكذلك بالسلب والنهب[1] ، ولا يعرفون عيشة الاستقرار إلا عند إقامتهم فى المناطق المتاخمة للصحراء. كما كانوا يعتبرون أنفسهم دائما متميزين عن الفلاحين ، ولا يرضون مخالطتهم فى شىء . وقد عمل محمد على بالشدة حينا وباللين حينا آخر ، على حمل البدو على ترك حياة السلب والنهب ، وأن يعيشوا حياة أكثر استقرارا من ذى قبل ، حتى ان كثيرا منهم جعل يشتغل بالزراعة من ذلك التاريخ . وشجعهم على ذلك ما قرره لهم محمد على من مزايا ، ومن أخصها أنهم كانوا يعفون ، لعدد من السنين ، من الضريبة على الأطيان التى كانوا يستصلحونها ، كما أن ضريبة الأطيان التى كانت تفرض عليهم كانت خفيفة على وجه العموم[2] .

لكن البدو لم يقلعوا تماما عن حياة السلب والنهب فى السنوات اللاحقة على حكم محمد على[3] ، كما أنهم حافظوا على عزلتهم عن بقية السكان فى مصر ، وساعد فى ذلك أن حكومة مصر استمرت على معاملتهم كفئة منفصلة عن الباقين ، وأبقت لهم الامتيازات القضائية وغيرها التى كانوا يتمتعون بها قبلا . على أن هذه الامتيازات جعلت تختفى فى السنوات الأخيرة . كما ضعفت عند البدو إلى حد بعيد تلك

---

(١) فيذكر بوالكت أنه فى سنة ١٨٢٧ « كانت ست عشرة قبيلة منهم تحتوى ١٠٫٤٣٠ من الجنود المشاة ، ٧٤٠ من الفرسان ، تعيش من نتاج قطعانها ، بينما كانت أربع وثلاثين قبيلة تحتوى ٢٤٫٧١٥ من المشاة ، ٥٫٨٥٥ من الفرسان لا مورد لها غير الحرب والسلب» (المرجع السابق ص ٢٤٢) .

(٢) بورنج ، المرجع السابق ، ص ٣٩١ .

(٣) سنيور ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٩ — ١٠ .

النعرة الانعزالية التى كانت تصدر عنهم قبلا ، وأقبل معظمهم على حياة الزراعة والاستقرار[١] .

ويمكن أن يقال ، على وجه العموم ، إن وضع البـدو فى حياة مصر الاجتماعية والاقتصادية، حتى فى الزمن الماضى ، كان أضعف بكثير منه فى بعض البلاد العربيـة الأخرى ، كالعراق والسعودية وغيرها . وما ذلك إلا بسبب طبيعة البلاد فى مصر ، التى لم تجعل للرعى فيها شأنا يذكر ، لذلك فإن دور البدو فيها ، حتى فى القديم ، لم يكن القيام بالرعى على نطاق واسع ، بل كان دور إثارة الاضطراب وتعكير الأمن ، وتعويق التجارة والزراعة . وقد انتهى كل ذلك الآن ، بعـد أن قويت الحـكومة المركزية وتقدمت طرق المواصلات وارتفع مستوى الثقافة والتعليم .

أما الترك ، ويلحق بهم هنا المماليك ، فكانوا فى النصف الأول من القرن الماضى هم الذين يشغلون الوظائف الحـكومية ، كما كانوا أصحاب السلطة والسيادة فى البلاد . ولم يكونوا يميلون إلى الاشتغال بالزراعة . كما كانوا يترفعون عن مخالطة بقية سكان البلاد . ويضمرون الـكراهية للمصريين والأجانب فى مصر على حد سواء . وقد ذكر بعض معاصرى محمد على أنه « لا يربط الترك بالأرض إلا أضعف الصلات ، ولا ينظر إليهم إلا على أنهم قوم يقيمون ردحا قليلا من الزمن ، فى بلد ينهبونه ويسلبونه »[٢] . على أن هجرتهم إلى مصر جعلت تقل منذ ذلك التاريخ ، كما كان نسلهم محدوداً[٣] ، لذلك

---

(١) كان عدد البدو يقدر فى سنة ١٩٠٧ بـ ٦٣٥ر٠١٢ نسمة . وكان الرحالون منهم فى ذلك الوقت يقدرون بـ ٣٨١ر٩٧ ، أما الباقون فـكانوا يشتغلون بالزراعة .

(٢) بورنج ، المرجع السابق ، ص ٦٩٧ — لـكنه يذكر قبل ذلك بأسطر قليلة أنه « صارت الجمهرة العظمى من الأتراك الذين استوطنوا مصر ترتبط الآن بالأرض ولم يعد الترك زوارا يرتحلون إلى إحدى المستعمرات وفى نيتهم أن يعودوا إلى مسقط رؤوسهم بما جمعوه من أموال ، بل استقر بهم المقام ، وصارت لهم فى مصر مصالح لا تمت بأية صلة إلى بلادهم الأصلية . ويزداد فى كل يوم عدد ملاك الأرض من الترك وأبناء العرب » .

(٣) بوالـكمت ، المرجع السابق ، ص ٦٩٧ .

جعل شأنهم يضعف تدريجيا ، ـ واتضحت هذه الظاهرة خاصة بعد الاحتلال الانجليزى ، الذى لم يلبث أن انتزع منهم نفوذهم ، إذ حل الإنجليز محلهم ، كما أنهم جعلوا من أواخر القرن الماضى ، يندمجون بالمصريين عن طريق التزاوج ، وانتهى الأمر بأن انصهروا فيهم . وساعد فى ذلك وحدة العقيدة والتقارب فى العادات[١].

أما الأجانب من الأوربيين ، ومن كان يلحق بهم من اليونان والأرمن وبعض الشرقيين واليهود ، فقد ذكرنا قبلا بعض بيانات عن عددهم إجمالا فى مصر من أوائل القرن الماضى حتى الآن . وفى عهد محمد على ، كان معظم الأجانب يقطنون الاسكندرية . وكانوا يشتغلون بالتجارة والصناعة وبعض المهن الحرة ، كما كان منهم من يشغل وظائف سامية فى الحكومة . وقد ساعد بعضهم محمد على مساعدة كبيرة فى تنفيذ بعض المشروعات النافعة ، «لكن منهم من وفد إلى البلاد زرافات جريا وراء المال ، لضيق ذات يدهم ، وكانوا فى العادة ينقلبون إلى حميلة على الجمهور ، إذ كانت تعوزهم وسائل المعيشة[٢]»، كما أن منهم من استغل حاجة الوالى إلى الآلات ، فباعه إياها بأعلى الأسعار[٣].

---

(١) أرمنجون ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(٢) ديهاميل ، المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .

(٣) فمثلا يقول بوالكمت متهماً الإنجليز إنه « من غير المستطاع أن نعرف المدى الذى ذهب إليه الإنجليز فى استغلال حاجته إليها (أى حاجة محمد على إلى الآلات) ، حتى باعوه بأفدح الأثمان كثيراً من الآلات لم تكتمل أجزاؤها ، فضلا عن رداءتها وسبق استخدامها ، وعدم صلاحيتها للعمل ، ولولا أن الطمع الشخصى والرغبة فى الكسب ، يكفيان لتفسير ذلك كله ، لظن أن المقصود هو قتل الصناعة المصرية الناشئة » . المرجع السابق ، ص ٢٢٩ . بينما يلصق بورنج الإنجليزى هذه التهمة بالفرنسيين ؛ حيث يذكر أن « آلات القطن فى جميع مصانع الباشا فى أسوأ حال ، وذلك إذا استثنينا بعضاً منها فى القاهرة يشرف عليها جماعة من الإنجليز ، فقد صنعت هذه الآلات فى البداية على يد الفرنسيين ، وليس الأمر مقصورا على أن تصميمها عتيق ، بل إن طريقة صنعها سيئة ، وأخشى أن أقول شائنة » . بورنج ، المرجع السابق ، ص ٤٥٤ . كذلك يذكر بورنج أنه « على الرغم من اندساس كثير من الأوغاد والجهال بين من هاجروا من أوربا ، فلا ريب فى أن النتيجة العامة التى تمخض عنها وجود الأوربيين وامتزاجهم بالموظفين الشرقيين كانت جزيلة الفائدة » . المرجع السابق ، ص ٦٩٨ .

وعلى وجه العموم، فقد جعل الأجانب يتدفقون إلى مصر منذ حكم محمد على ، وشجعهم على ذلك تمتعهم فيها بالامتيازات الأجنبية ، وما لاقوه من ولاة مصر من التشجيع على الهجرة إليها ، وما كان لدولهم من نفوذ سياسى كبير فى البلاد . وفى النصف الثانى من ذلك القرن ، كثرت هجرة رءوس الأموال الأجنبية إلى مصر ، وقد وظفت هذه الأموال فى إقراض الحكومة والأفراد ، ثم فى إقامة المشروعات المختلفة، وكان الأجانب، حتى وقت قريب، يكادون يحتكرون الأعمال المالية والتجارة والصناعة، ويشغلون كثيرا من الوظائف العامة ، كما كانوا يشتغلون ملاحظى عمال أو عمالا مهرة . . إلخ . لكنهم ظلوا فى معظم الأحيان[1] يعيشون فى معزل عن بقية أجناس السكان فى مصر ، محتفظين بعاداتهم المعيشية ، وأساليبهم فى العمل والإنتاج ، وعلى الأخص فإنهم قليلا ما اختلطوا بالمصريين ، أو شاركوهم فى صناعة أو تجارة أو عمل[2] ، وإن كانوا قد تركوا أثرهم فى حياة المصريين ، وعلى الأخص فى حياة بعض الفئات من سكان المدن ، الذين قلدوا الأجانب سواء فى طرق معاشهم ، أو فى أساليب إنتاجهم ، أو فى طرق تفكيرهم .

ومهما يكن من أمر، فقد ضعف شأن الأجانب فى البلاد تدريجيا ـ تبعا لضعف نفوذ بلادهم السياسى ، وصحوة المصريين عموما ، وانتشار الثقافة بينهم . وكان من أكبر المراحل التى مرت بها البلاد فى هذا الخصوص إلغاء الامتيازات الأجنبية بمقتضى معاهدة مونترو فى سنة ١٩٣٧ ، ثم تأميم قناة السويس ، وما تبعها من تمصير كثير من المنشآت الأجنبية الهامة ، ونزوح كثير من الأجانب فى إثر ذلك ، كما أخذ الباقى منهم يتمصهر تدريجيا فى الحياة المصرية المحلية . وبذلك خلا جو الأعمال أو كاد فى السنوات الأخيرة للمصريين وحدهم ، فملأوه بجدارة ومقدرة ، رغم عدم استعدادهم له من قبل ، وما أحاط بهم من ظروف ، ورغم كبر حجم الأعمال عن ذى قبل .

---

(١) أرمنجون ، المرجع السابق ، ص ١٤٥ ـ ١٤٦ .

(٢) أنظر لوران H. Lorin فى مؤلفه : L'Egypte d'Aujourd'hui, le pays et les hommes, 1926, p 202..

وأخيراً، فقد كان يوجد فى مصر ، خلال القرن الماضى ، عدد من العبيد والزنوج . وقد قدر بورنج أنه كان يوجد فى القاهرة سنة ١٨٣٩ ، حوالى إثنى عشر ألفا من الأرقاء من النساء ، وأضاف أنه من المحتمل أن يكون هناك ألفان من ذكران العبيد وألفان وخمسمائة فى الجيش ، وقال إنه يرد إلى مصر عدد وافر من السود الأحرار ، ويقدر عددهم فى القاهرة بخمسة آلاف ، وقلما يتزوجون من مصريات ، بل يعودون بما كسبوه إلى أوطانهم ، على أن يخلفهم سيل لا ينقطع من المهاجرين الجدد[١] .

وكان هؤلاء العبيد والزنوج يشتغلون عادة بالخدمة فى المنازل ، أما أثر وجودهم فى أحوال السكان عامة ، فيلخصه ذلك الكاتب بقوله إنه « من أظهر عيوب نظام الرق فى الشرق عامة ومصر خاصة أنه يباعد بين الطبقات الغنية الممتازة وسائر طبقات الشعب . فما دامت أعمال الخدم مقصورة على العبيد ، فإن الطبقات الراقية لا يتاح لها الاختلاط بغيرها إلا فى الأحوال النادرة . وهكذا يصبحون حاجزا يفصل بين الفقراء والأغنياء ، فحرموا أولئك عطف هؤلاء ، ونزهوا الأغنياء عن أن يخدمهم الفقراء . وليس من شك أن حالة العبيد أفضل بكثير من حالة العامل الأجير ، ولهذا ينظرون إليه دائما بعين الزراية والاستخفاف . ويعتبر العبد نفسه منتمياً إلى أسرة سيده ، بل عضواً من أعضائها ، كما يرى أنه يمثل سيده فى نفوذه ومركزه على صورة من الصور . وهو يستبد بمن هم دونه من الفلاحين التعساء حين يمارس ما فى يده من السلطة . وله فى تحقير كل ما يستطيع تحقيره عزاء عما يتعرض له من ضروب الإذلال والمهانة . وهكذا كان الرق مصدراً للعسف والبؤس، يصيب شره حتى أولئك الأحرار ، الذين لا يعرضون لبيع أو شراء »[٢] .

والواقع فإنه إذا كانت مصر فى ذلك الوقت معبرا لتجارة الرقيق الذين كانوا

---

(١) بورنج، المرجع السابق ، ص٣٩٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٧٦ .

يستوردون من أواسط أفريقيا ويباعون للبلاد الأسيوية والأفريقية القريبة ، فإن عدد الأرقاء فيها كان ضئيلا ، ولم يكونوا يستخدمون فى الزراعة أو نحوها إلا قليلا ، إذ كان عملهم قاصرا أساسا على الخدمة فى منازل الأغنياء[1] ، كما أنهم كانوا يتمتعون بمستوى معيشة مادى وأدبى أعلى من مستوى كثير من أهل البلاد أنفسهم .

وعلى أية حال فإن هـذا العنصر لم يلبث أن اختفى بدوره من بين سكان مصر ، وذلك إثر محاربة الحكومة المصرية للرق خلال القرن الماضى ، وانصهار الباقين منه فى جسم الأمة .

ويبين مما سبق أن حياتنا الاجتماعية تطورت تدريجيا من حيث أجناس السكان فى البلاد ، إذ تخلصت حياتنا هـذه من التفكك الذى كان يحيق بها نتيجة وجود الأتراك والمماليك والبدو والأجانب والرقيق ، وبذلك تحققت للبلاد وحدتها من هذه الناحية ، وتغلب العنصر الأصيل فيها على ما عداه ، وقضى على تفرق السكان فيها بحسب أجناسهم ، وهى الظاهرة التى قامت بشكل أقوى ، ولا تزال قائمة إلى حد محسوس ، فى بعض البلاد العربية على الخصوص ، وبعض بلاد الشرق الأوسط على وجه العموم .

على أنه يجب التنبيه إلى أن تعدد أجناس السكان فى البلد الواحد لا يكفى فى حد ذاته بالضرورة لإضعاف وحدة البلاد ، ولا ينال دائما من قوتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، بل إنه قد يكون من بعض الوجوه ، وفى ظروف معينة ، سبباً من أسباب قوتها ، إذ قد تتكامل قدرات كل من هـذه الأجناس ، وتتفاعل فيما بينها بما يؤدى إلى تعزيز النتيجة النهائية لنشاطها فى مختلف الميادين ، وذلك كما هو

---

(١) وذلك فيما عدا بعض أحوال قليلة . مثال ذلك ما حدث من اضطرار بعض الملاك أحيانا إلى تشغيل الزنوج الأرقاء فى أعمال الزراعة ، وذلك بسبب إلحاق الفلاحين فى مناطقهم بالخدمة العسكرية ، « إلا أن نفقات التجربة حالت دون المضى فيها » المرجع السابق ، ص ٤٠٥ .

الحال فى سويسرا وأمريكا . على أن ذلك إنما يتم فى ظروف وبشروط معينة ، لعل من أهمها أن يكون ثمة تقارب بين تلك الأجناس، وأن تتآلف فيما بينها ، ولا تتنابذ ، ولا يحاول بعضها السيطرة على البعض الآخر أو استغلاله . كما يجب أن تجتمع الأجناس المذكورة على غايات واحدة أو مشتركة ، من أخصها حب الوطن والرغبة فى إسعاده . ولم تكن تلك الظروف الموافقة متوافرة فى الأغلب الأعم عند غير المصريين من الأجناس التى كانت تقطن البلاد .

هذا عن مدى تفكك أجناس السكان فى مصر قديما ، وطبيعة النشاط الاقتصادى لكل جنس منها . أما تفكك الصلة بين الحاكم والمحكوم ، فإنه كان يلحظ فى مصر من قديم ، فقد توالى على حكم مصر غرباء عنها ، وكان هؤلاء الحكام فى الأغلب الأعم، لا يحسون بأحاسيس أهل البلاد ، ولا يشاركونهم آمالهم أو آلامهم، كما أنهم كانوا يركزون اهتمامهم فى تحقيق مصالحهم الشخصية وابتزاز أموال المصريين وثرواتهم ، فابتعد المصريون عنهم ، وعاش كل من الفريقين فى واد . فإن قامت بينهم صلة، فإنها كانت تنبنى على أساس العسف والاستغلال من الحاكم، والتحايل من جانب المحكوم . وقد أنقص ذلك كله النشاط الاقتصادى فى البلاد ، وعوق تقدمها ونموها، وكانت هذه الظاهرة قائمة حتى فى عهد محمد على، الذى بقى فى قرارة نفسه تركيا، محتفظا لحكومته بالطابع التركى[1]، وكان لا يثق بالشعب المصرى ، بل يرى أن هذا الشعب يقاد كما يقاد الأطفال ، كما كان ذلك الوالى مستبدا ظالما. ورغم المشاريع التى قام بها ، فقد بقيت حالة المصريين فى عهده على درجة كبيرة من السوء ماديا ومعنويا ، وذلك بسبب جشعه فى فرض الضرائب والاحتكارات . كذلك، فرغم إصلاحه نظام الإدارة ، فإن

---

(١) بوالكمت ، المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

هذا النظام بقى متأثرا إلى حد كبير بالأساليب الجامدة التى كانت متبعة فى تركيا[١]. كما كان رجال حكومته أنفسهم على درجة كبيرة من الضعف والعبيف وفساد الذمة[٢].

أما فى عهد عباس الأول وسعيد وإسماعيل ، فقد تردى الحال إلى درجات سحيقة من السوء . ويكفى فى ذلك أن نذكر أن عباس الأول وسعيد قضيا على مشروعات محمد على الإصلاحية إلا ما ندر ، وأنهما تميزا بالقسوة والنزق والخضوع للأجانب ، والاستعانة بهم فى الحكم دون المصريين ، وقد شاركهم ذلك كله إسماعيل ، كما شاركهما أيضا ابتزاز الأموال من الأهالى وإيقاع الظلم بهم ، وإذاقتهم ألوان القسوة والظلم ، وإنكارهم حقوقهم[٣]. كما اتفق سعيد واسماعيل فى رغبة كل منها فى النقل عن الغرب دون دراسة أو تفحص ، ودون اهتمام بجوهر الأمور اكتفاء بظواهرها .

وظلت الجفوة بين الحاكم والمحكوم فى مصر قائمة بعد الاحتلال الإنجليزى . وقد استعان الإنجليز فى حكمهم بعناصر دخيلة على البلاد وقلة من الأفراد عاونوهم على الأمر ، أما جمهرة الشعب ، فلم ترتض هذا الحكم ولم تتعاون معه[٤]. ورغم بعض الإصلاحات

---

(١) يقول ديهاميل « ليس فى مقدور المرء أن ينكر أن محمد على لم يأل جهدا فى العمل على إنشاء نظام ثابت ومستقر ، غير أنه ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة ، إذا تعددت أخطاؤه ، ذلك بأنه لم يجد أمامه مثالا يحتذيه ، سوى النظام المتبع فى تركيا ، وحكومتها دون ريب من أسوأ حكومات العالم ، هذا إلى أن الزهو بلغ منها مبلغا حال بينها وبين الاسترشاد بالأوربيين» . المرجع السابق ، ص ٣٥٧ .

(٢) « ليس ما يأخذه الباشا هو كل مايزيد حالة الفلاح بؤسا ، فإن لحاكم الإقليم ضلعا كبيرا فى سلب القليل الذى يتبقى له » ، انظر تقرير أحد المهندسين الميكانيكيين الإنجليز عن الصناعة والزراعة فى عهد محمد على ، المرجع السابق ، ص ٧٣٣ . كما يضيف هذا المرجع نفسه أن أغلب ضروب البؤس التى يلقاها الفلاح يمكن إرجاعها إلى الحكام ، فهم « جشعون مرتشون » . ص ٧٣٩ .

(٣) أنظر سنيور ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٩ .

(٤) ملنر ، المرجع السابق ، ص ٣١٧ .

التى أدخلوها فى نظام الإدارة ، فإن السلك الإدارى بقى مفتقرا إلى الكفايات من الفنيين الوطنيين ، الذين أهمل المستعمر عامدا تكوينهم وإفساح المجال لهم .

وقدجعل هذا الأمر يتغير تدريجيا، حتى تخلص المصريون من الاستعمار والعناصر الأجنبية الدخيلة وملكوا ناصية الأمور فى بلادهم ، وقوى شعورهم بقوميتهم ، ورغم ذلك فقد كان كثير من مظاهر عدم الثقة بين الحاكم والمحكوم لا تزال قائمة . وساعد فى ذلك التناحر السياسى والحزبى الذى ساد البلاد منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ومحاولة بعض فئات الأمة استغلال الحكم لصالحهم ، وانتشار روح الاستهتار والعبث بالمصلحة العامة عند كثير من رجال الحكم والموظفين على اختلاف درجاتهم . كل ذلك فضلا عما ظهر من حاجة الأداة الحكومية إلى إعادة التنظيم والتنسيق ، ووجوب تزويدها بالكفايات الفنية والإدارية اللازمة ، خاصة فى الآونة الأخيرة التى كبر فيها نشاط الدولة، وتزايد فيها تدخلها فى الميادين الصناعية والفنية ، مما يستلزم موظفين ذوى كفاية ونزاهة خاصة[1] .

أما عن التفكك الطبقى فى مصر ، فيلاحظ أن مصر الحديثة لم تعرف نظام الطبقات القائم على توارث الألقاب وما إليها ، كانجلترا مثلا ، كما لم يوجد فيها توزيع للأعمال بين الأفراد بحسب الطبقة التى ينتمى إليها كل منهم . ورغم ذلك، فقد قام

---

(١) أنظر « البيرقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة » ، تأليف موروبيرجر ، ترجمة وتقديم الدكتور محمد توفيق رمزى ، سنة ١٩٥٩ ، ص ١٣–١٦ . ويلاحظ هذا المؤلف بحق (ص١٦) « أن قدرة موظفى الحكومة وخبرتهم فى بلاد كمصر تعد من العوامل التى يحتمل كثيرا أن تحدد نجاح أو إخفاق الخطط الحكومية فى تطوير الصناعة والزراعة ، وكذلك فى مراقبة وتشغيل المشروعات الصناعية مختلفةالأنواع. ويمكن فى الواقع أن تعتبر طبيعة البيرقراطية العامة وقدرتها مرآة للمجتمع تنعكس عليها بدرجات مختلفة من الوضوح — القاعدة الفنية للمجتمع ، ومستوى التعليم ، ونوع الفرص الاقتصادية المتاحة ، ومرونة التشكيل الطبقى للمجتمع ، ومدى قوة الوحدة القومية والولاء الذى يدينون به » .

فى بلادنا التفاوت بين الأفراد على أساس الثروة والنفوذ والتعليم ونوع الحياة[١] . وفى القرن الماضى، كان باشوات الأتراك ، وبعض الأجانب المتمصرين أو غير المتمصرين يعتبرون طبقة متميزة عن بقية السكان ، وذلك على أساس ما كانوا يتمتعون به من ثروة ونفوذ سياسى ، كما أنهم كانوا يتمتعون وحدهم بالقدرة المالية على مواصلة التعليم فى مختلف مراحله .

وقد تميز أفراد هذه الطبقة بالاعتقاد الذى ساد بينهم قديما بأن حكم هـذه البلاد يجب أن يكون وقفا عليهم، وذلك دون أن يعدوا أنفسهم لهذه المهمة ، سواء من الناحية الخلقية أو الفنيـة[٢] . كما تميزوا بميلهم إلى تقليد الغربيين فى أسلوب معاشهم واستهلاكهم ، دون أن يأخذوا عنهم عاداتهم فى الادخار والاستثمار ، وفى العمل والإنتاج على وجه العموم ، مع ما كان لهذه العادات من أثر فعال فى نهضة أوربا على ما هو معلوم . والواقع، فقد انصرفت الطبقة الغنية فى مصر ، فيما عدا قلة منهم ، إلى التنافس فى الاستهلاك الترفى ، سواء داخل البلاد أو خارجها ، كما تنافسوا فى شراء الأراضى ، تاركين شئون التجارة والمال والصناعة للأجانب . بل إن الكثير منهم لم يصرف للأرض العناية الواجبة . بل فضل السكن فى المدن الكبرى ، تاركا الأرض للمستأجرين أو الوكلاء ، يزرعونها بأساليبهم القديمة المتوارثة . وقنع أولئك الملاك بالحصول على أقصى ما يستطيعونه من إيجار، باستغلال المنافسة بين المستأجرين، وكذلك بين العمال الزراعيين . ولا شك أن غيبة الملاك العقاريين عن أرضهم على هذا النحو كانت من أهم أسباب العزلة القاتلة التى عاشت فيها القرية ، ولا تزال تئن منها حتى الآن ، كما أنها كانت من أهم أسباب الجمود الذى ساد الإنتاج الزراعى عنـدنا من بعض الوجوه . والواقع فقد كان أمام هـذه الطبقة فرصة كبيرة لخدمة بلادها

---

(١) أنظر مؤلف أندريه جوسان ، طبقات المجتمع ، ترجمة الدكتور السيد محمد بدوى ص ١٥ ـ ٣٥ .

(٢) ملنر ، المرجع السابق ، ص .

خدمة جلّى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، إذ اجتمع لها ما لم يجتمع لغيرها من الطبقات من قدرة على الادخار والاستثمار واقتحام ميادين الصناعة والتجارة ، مع إمكانها استخدام وسائل الإنتاج الحديثة فى هذا كله . ولا شك أن من أفرادها من وعى هذه الأغراض وعمل لها ، لكن ذلك لم يكن شأن أغلبهم[١] . وسنرجع إلى هذه النقطة فيما بعد.

وإلى جانب الطبقة الغنية، أخذت طبقة أخرى متوسطة فى الظهور . وقد تكوّنت هذه الأخيرة من أعيان الريف والموظفين وأصحاب الأعمال الحرة والتجار . وتميز أفرادها بالميل إلى المحافظة على القديم ، والإقبال على التعليم، وحب العمل والادخار ، وإن تأثروا تدريجيا هم الآخرون ببعض العادات الاستهلاكية الغربية ، ويصف البعض هذه الطبقة[٢] ، بأنها أقرب إلى الطبقة العليا فى تعليمها ومصالحها الاقتصادية وأهدافها وآمالها واتجاهاتها وذوقها » . وفى هذا القول بعض الصحة ، لكن فيه أيضا بعض الخطأ .

أما الطبقة الأخيرة ، فتتكوّن من صغار الفلاحين والأجراء الزراعيين فى الريف ، ومن العمال وأصحاب الحرف والتجارات الصغيرة فى المدن . ولا شك أن أفراد هذه الطبقة كانوا يتمايزون فيما بينهم إلى حد ما ، سواء من حيث درجة تعليمهم أو قدرتهم المالية . لكنهم كانوا أيضا يتشابهون فى قلة نصيبهم من الثقافة والمال على وجه العموم. بل إن معظمهم لم يتلق شيئا من التعليم العام أو الثقافة المهنية . كما كانوا يجهلون الادخار والاستثمار ، خاصة بسبب ضآلة دخولهم وعدم ثباتها .

تلك هى ، على وجه العموم ، الطبقات التى قامت فى مصر منذ أواخر القرن الماضى ، ولا شك أنه لم يكن ثمة مانع من القانون أو العرف دون ارتقاء الفرد أو انخفاضه من طبقة إلى أخرى ، كما يضمن دين البلاد وتقاليدها

---

(١) أنظر أرمنجون ، المرجع السابق ، ص ١٥١ وما بعدها . وماتر ، المرجع السابق ، ص ٣١٣ وما بعدها .

(٢) مورو بيرجر ، البيرقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

نوعا من الديمقراطية والتآلف بين جميع سكانها على اختلاف مستوياتهم . ورغم ذلك فلا شك أنه فيما عدا بعض الأحوال الخاصة ، كحالة النابهين من المتعلمين ، أو حالة أصحاب الحظ أو الكفاية أو الجبلة من التجار ، أو حالة الحروب العالمية ، التى مكنت بعض أفراد الطبقة المتوسطة من تكوين ثروات ضخمة ، فإن ارتقاء الفرد من طبقة إلى أخرى كان أمرا صعب المنال . وقد ساعدت بعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على بقاء هذا الحال ، بل إنها ساعدت أحيانا على زيادة هذه الفوارق قوة واتساعا . ويكفى فى ذلك أن نشير إلى ما عمد إليه بعض أفراد الطبقة الغنية فى الماضى القريب من استغلال الحكم لصالحهم وتعزيز مركزهم . كما يضاف إلى ذلك انتشار الصناعة الحديثة فى البلاد ، إذ انفصل فى هذه الصناعة عنصر العمل عن عنصر رأس المال والإدارة ، وذلك خلافا لنظام الطوائف القديم ، الذى كان يسلك فيه العمال ومعلموهم فى طائفة واحدة .

وقد ساعد زوال النفوذ الأجنبى عموما والتركى خصوصا ، كما ساعد انتشار التعليم والرقى الذى أصابته البلاد خلال القرن الحالى ، على تخفيف حدة الفروق الطبقية من بعض الوجوه . لكن كان لتزايد السكان ، مع عدم تزايد الإنتاج بنفس النسبة ، أثر عكسى لهذا الاتجاه . وكان لهذه التفرقة الواسعة بين طبقات الأمة من حيث المال والثقافة والقيم الاجتماعية والاقتصادية أثر واضح فى تفتيت وحدتها وشل نشاطها وإضعاف الروح المعنوية عند أفرادها ، فليس غريبا والحالة هذه أن تسعى الثورة قدر طاقتها فى التقريب بين طبقات الأمة والتأليف بينها ، حتى تضمن لها وحدتها وقوتها .

وأخيرا ، فقد كانت الروابط بين القرية والمدينة ، ولا تزال إلى حد محسوس ، مفككة غير متينة . ويرجع ذلك إلى عوامل معينة ، منها ما ضعف أثره ، ومنها ما لا يزال قائما .

وكان من أهم هـذه العوامل ما كان ملاحظا قبلا بدرجة كبيرة من صعوبة المواصلات والنقل فى داخلية البلاد ، واضطراب الأمن فيها ، وسوء تنظيم الأسواق، وضعف استخدام النقود فى القرية، وسوء توزيع الائتمان فيها . يضاف إلى ذلك كله قصر كثير من الخدمات الاجتماعية على المدينة ، أما القرية، فلم تـكن تصيب من تلك الخدمات إلا نصيبا ضئيلا . ولعل أهم هذه الخدمات ما تعلق منها بالتعليم والثقافة على وجه العموم . فقد بقى مستواها فى القرية بدائيا ، غير متلائم مع حاجاتها وظروفها .

وزاد فى عزلة القرية وانفصالها عن المدينة على هذا النحو، ما تميز به أهل القرية من المحافظة على القديم ، والشك فى كل ما هو غريب عنها . وأكد هذا الشعور عندهم ، أن المدينة بقيت مدة طويلة لاتتمثل أمامهم إلا فى شكل حاكم قاس مستبد ، ولاتتصل بهم إلا إذا أرادحكامها جباية الضريبة منهم، أو إذا أراد هؤلاء الحـكام إرسالهم جندا فى حروب لا يعرفون لِمَ ثارت وما مصلحتهم فيها . ولا شك أن هذا الحال تغير تدريجيا، وأخذت المدينة تهتم بشئون القرية العمرانية والاجتماعية، وأدت بذلك بعض خدمات حقيقية للقرية ، لـكن كل ذلك كان يتم على أساس تركيز الأمر فى يد الحاكم فى المدينة ، دون أن يشارك أهل القرية فى وضع الحلول لمشاكلهم ، لذلك كثيرا ما كانت تلك الحلول بعيدة عن التوفيق ، بل إنه بفرض صحتها نظريا ، فإنها لم تـكن فى كثير من الأحيان لتلقى نجاحا فى العمل ، إما لأنها كانت تنفذ على يد موظف قليل الـكفاية أوالإخلاص ، أو لعدم استجابة أهل القرية لداعى المدينة ، أو لغير ذلك من الظروف .

ولا شك أن كثيرا من عوامل العزلة المذكورة قد اختفى أو خفت الآن آثاره ، وإن بقى بعضها قائما حتى الآن . كما أن الأمر لم يقتصر على عوامل العزلة هـذه ، بل امتد إلى استغلال المدينة أحيانا للقرية من الناحية الاقتصادية، واحتكارها لـكثير من عناصر التفوق الاقتصادى عليها . والدلائل على ذلك كثيرة ، فإن جزءا هاما

من أراضى القرية غير مملوك لأهلها ، بل يملكه أهل المدن من التجار أو الصناع أو ذوى المهن الحرة أو الأشخاص الذين لا عمل لهم . وقد خفت هـذه الظاهرة إلى حد محسوس بفضل قانون الإصلاح الزراعى، على نحو ماسنشير إليه فيما بعد . وقد ذكرنا منذ قليـل أن ساكنى المدينة، وقد تعود الكثير منهم الغياب عن القرية ، لم يبذلوا فى كثير من الأحيان ما يجب من جهد لزيادة الكفاية الإنتاجية فى الزراعة ، فضلا عن رفع مستوى القرية على وجه العموم .

وكما احتكرت المدينة لنفسها جزءا هاما من ريع الأرض الزراعية ، كذلك فإنها اشترت من القرية عمل أبنائها بثمن بخس ، وذلك بسبب تنافس العمال الزراعيين على العمل عنـد الملاك ، كما ظلت القرية ردحا طويلا من الزمن تدفع الجزء الأكبر من الضرائب، أما المدينة فكانت إيراداتها المنقولة، وكذلك عمليات الإنتاج والتداول فيها معفاة أو تكاد من الضريبة المباشرة. وقد تمكنت المدينة فى كثير من الأحيان من شراء منتجات القرية وحاصلاتها بأقل من الأسعار العادلة ، وباعتها فى نفس الوقت منتجاتها المصنوعة محليا أو المستوردة ، وكذلك خدماتها ، بأسعار مرتفعة . وقد يرجع ذلك إلى القوة الاقتصادية التى تتمتع بها المدينة بالنسبة للقرية عند المساومة ، وإلى قوتها من حيث التنظيم والمـال ، وأن الوسطاء فى التبادل بين المدينة والقرية هم فى أغلب الأحيان من أهل الحضر ، كل ذلك فضلا عن جمود طلب وعرض منتجات القرية على التعميم ، وذلك على خلاف الحال بالنسبة لكثير من المنتجات المصنوعة[1] .

---

(١) على أن ذلك لا يؤدى إلى القول إن اقتصاد القرية تابع لاقتصاد المدينة ، بل قد يتضح من بعض الوجوه أن العكس هو الصحيح ، ما دام أن جزءا هاما من دخل المدينة مستمد من القرية فى صورة ريع الأراضى الزراعية المملوكة لقاطنى المدن ، وكذلك فى صورة الدخول التى يجنيها هؤلاء من بيع السلع المصنوعة محليا أو المستوردة لسكان الريف . أما القرية فلا شك أن جزءا =

والواقع ، فإنه تعوزنا فى مصر دراسات تفصيلية لشروط التبادل بين القرية والمدينة، ومعرفة أيهما يفيد من هذا التبادل أكثر من غيره . وذلك على نحو تلك الدراسات المعروفة فى هذا الخصوص فى عالم التجارة الدولية . ولا تقتصر فائدة هـذه الدراسة التى نشير إليها على الناحية النظرية وحسب ، بل إنها تمتد فتشمل نواحى عملية أيضا ، ويكفى فى ذلك أن نشير مثلا إلى أنه إذا تبين من هذه الدراسة أن المدينة تفيد من التبادل المذكور أكثر من القرية ، فمعنى ذلك أن الفروق الاقتصادية والاجتماعية بينهما تميل إلى التزايد خلال الزمن ، وهو ما نميل إلى اعتقاده . كما أن معناه الاتجاه إلى تركيز القوة الشرائية فى المدن دون القرى ، وكلتا النتيجتين ضارة بالمجتمع ، فإن من المرغوب فيه التقريب فى المستويات الاقتصادية والاجتماعيـة بين المدينة والقرية ، مع دمج اقتصاديهما أحدهما فى الآخر إلى الحد الذى نراه محققا للصالح العام ، كما أن من المرغوب فيه توزيع القوة الشرائية بينهما على نحو يتفق مع هذا الصالح العام أيضا، فإن تركيز الجزء الأكبر من تلك القوة فى المدينة لن يمكن القرية من رفع مستواها ، كما أنها ستكون عاجزة به عن استيعاب ما تنتجه المدينة من سلع مصنوعة . وقد يقف ذلك حائلا دون التنمية الصناعية المطلوبة . ويزيد هذه النتيجة توكيدا انحصار الجزء الأكبر من النفقة العامة ، أى نفقات الدولة وغيرها من الأشخاص والهيئات العامة ، فى المدينة دون القرية ، وكذلك اقتصار الجزء الأكبر من حركة الإنشاء والتعمير والتصنيع الحديثة على المدينة أيضا .

ومهما يكن من أمر ، فقد أدى بعض هذه الفوارق فى المستويات الاقتصادية والاجتماعية بين القرية والمدينة إلى نتيجة ضارة أخرى ، هى ضعف التماثل فى سلع

= من دخلها يستمد من بيع بعض حاصلاتها كالقمح والخضروات والفواكه إلخ للمدينة ، وهى تتبع المدينة فى هذه الحدود ، لكن الجزء الأهم من دخل الأرياف فى مصر إنما يأتى كما هو معلوم نتيجة بيع القطن والأرز للخارج ، فبالنسبة لهذا الجزء الهام من دخلها ، فإن الأرياف لا تعتمد فى شأنه أساسا على المدينة .

الاستهلاك عند السكان فيهما ، فسكان المدينة يطلبون كثيرا من السلع التى تختلف من حيث نوعها أوصنفها عن تلك التى يطلبها سكان القرية. وقلة هذا التماثل ضارة باقتصادنا، إذ أنها تضيق من نطاق سوق كل سلعة بالذات ، وتجعل من الصعب إقامة الإنتاج عندنا على أساس كبير متماثل ، مع أن هـذا النوع من الإنتاج هو الـكفيل بالتقليل من النفقة ، وسنرجع إلى هذه النقطة فيما بعد .

* * *

وعلى أية حال فيبين مما سبق أنه قد ضعف ، بمرور الزمن ، ذلك التفـكك الذى كان يصيب بدرجة ملحوظة المجتمع المصرى سواء من حيث أجناسه أو طبقاته أو العلاقة بين الحاكم والمحـكوم أوبين المدينة والقرية فيه. لـكن ثمة نوعا آخر من العلاقات الاجتماعية يتخذ الآن إلى حد ما اتجاها عكسيا لما سبق ، ونعنى به الروابط العائلية ، فقد كانت هذه العلاقات تتميز قديما بدرجة كبيرة من القوة. وفى كثير من الأحيان كانت الأسرة بالمعنى الواسع، تـكون إلى حدما، خاصة فى الريف ، وحدة اقتصادية قائمة بذاتها، سواء من حيث الإنتاج أو الاستهلاك، فـكان أفرادها يتساعدون فى زراعة الأرض المملوكة لهم على المشاع ، وكانوا يقومون بذلك وفق إرادة رب الأسرة وتوجيهاته ، كما كان يتبع هذا النمط نفسه بالنسبة للاستهلاك ، فقد كانوا يتقاسمون عيشا واحداً ، وكان كبير الأسرة يحدد ، بمشاورة أفرادها أو بدون ذلك، أوجه الاستثمار والاستهلاك التى ينفق فيها الدخـل العائلى . وعلى وجه العموم فقد كان هـذا النظام يضع قيدا من العرف والتقاليد على حرية الفرد فى تصرفاته الاقتصادية ، وعلى رغبته فى التغيير والابتكار . كما أنه كان يطبع الباعث على النشاط الاقتصادى بطابع معين ، فقد كان هـذا الباعث صـادرا عن مصلحة الأسرة ، لا عن مصلحة الفرد نفسه كما هو الحـال فى المجتمعات الرأسمالية التقليدية . ونحن نعتقـد أن الاقتصاد العائلى ، على النحو الذى طبق به فى بلادنا ، كان عائقا فى وجه التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، فالأسرة ، فى نفس الوقت الذى قيدت فيه حرية الفرد فى الانطلاق ، كانت تـكون وحدة اقتصادية جامدة عاجزة عن التطور والإنتاج الغزير .

على أن هذا النظام لم يبلغ فى مصر من الشدة والانتشار ما بلغه فى بعض البلاد الأخرى . كذلك فإنه رغم بقاء بعض آثاره فى بعض المناطق الزراعية حتى الآن ، فإنه فى طريقه إلى الاختفاء تدريجيا . ومن شأن ذلك أن يتأكد الكيان الاقتصادى للفرد، سواء بصفته منتجا أو مستهلكا أو غير ذلك . ولهذا الأمر أثره فى مختلف مناحى الحياة الاقتصادية . ويرجع ضعف سلطان الأسرة حديثا إلى أسباب عديدة ليس هنا محل تفصيلها ، يكفى أن نذكر منها تزايد الهجرة إلى المدن ونشاط الصناعة وانتشار التعليم، مما يدعو الفرد إلى الاعتزاز بشخصيته ، وكذلك استتباب الأمن، الذى يغنيه عن حماية أسرته . ورغم ذلك ، لا يزال التعاون الاقتصادى قائما إلى حد ما بين أفراد الأسرة الواحدة ، مما يمكن تفسيره بطبيعة الاستغلال الغالب فى البلاد حتى الآن وهو الزراعة، وما يصاحب العيش فى الريف من حاجة أفراد الأسرة الواحدة إلى التكتل ، فضلا عن ضعف رؤوس الأموال التى تشجع الأقارب على استغلال أموالهم استغلالا مشتركا . ويعزز هذا الاتجاه أيضا كثرة المخاطر الاقتصادية التى يتعرض لها الفرد ، فيحمله ذلك على أن يجد فى حياته العائلية نوعا من التأمين ضد المخاطر المذكورة .

ويرتبط بتفكك أواصر الأسرة هذا ميل حجمها إلى التناقص خلال القرن العشرين، وذلك على نحو ما تبين الإحصائية الآتية :

متوسط حجم الأسرة فى مصر من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩٥٧[1]

١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٥٧
٥ر٨	٥ر٨	٥ر٣	٥ر٠	٤ر٧	٤ر٩

فمؤدى هذه الأرقام أنه حتى بفرض بقاء روابط الأسرة الاقتصادية كما كانت عليه ، وهو غير الحاصل ، فإن حجم الأسرة ، كوحدة اقتصادية واجتماعية ، قل عنه قبلا . ولا شك أن صغر حجم الأسرة نسبيا على هذا النحو معناه أننا إذا نظرنا إلى أسرة معينة بالذات ، فإنا نجد أنها أصبحت تتسلط، من حيث إنتاج الأموال وتداولها واستهلاكها ، على عدد من الأفراد أقل منها فى الماضى .

(١) مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية، المرجع السابق ، ص ٢٢ . ولا يتبين من الأرقام التفصيلية الواردة فى هذه البيانات فرقا واضحا بين حجم الأسرة فى كل من الريف والمدينة .

٥ — تطور توزيع السكان فى مصر بين الأعمال المختلفة

ليس ثمة إحصاءات أو بيانات توضح هذه النقطة بشىء من التفصيل خلال معظم الفترة موضوع هذا البحث . وحتى فى الأحوال التى تتوافر فيها الإحصاءات المذكورة ، فإن من الصعب أحيانا مقارنتها بعضها ببعض ، بسبب اختلاف الأسس التى بنيت عليها تلك الإحصاءات .

وعلى أية حال ، فمن المعلوم أن الجمهرة العظمى من المصريين ظلت ، منذ القدم ، تشتغل بالزراعة ، وإن تدخلت بعض العوامل ، من حين إلى آخر ، كى تغير تغييرا محدودا من هذه الصورة العامة . ففى عهد محمد على ، اشتغلت بضع عشرات قليلة من الألوف فى الصناعة[1] ، كما التحق بالجيش حينذاك عدد كبير من الشبان ، حتى لقد بلغوا فى سنة ١٨٣٧ ، ٢١٧،٥٨٣ رجلا[2] . كذلك كانت الألوف من الأهالى تشتغل لمدة طويلة سنويا بحفر الترع وتطهيرها وغير ذلك من الأعمال العامة . لكن هؤلاء جميعا إنما كانوا ينتزعون من الزراعة لأجل محدود . وحتى أولئك العمال الذين كانوا يشتغلون فى المصانع كانوا يعودون إلى القرية بصفة دورية أو بعد مدة معينة من اشتغالهم بالمصنع . وبذلك فإنهم كانوا ، فى حقيقة أمرهم ، شديدى الصلة بعمال الزراعة . وعلى أية حال ، فقد خف سحب العمال من الزراعة إلى الصناعة والجيش فى أواخر عهد محمد على . لكن لم تلبث هذه الظاهرة أن عادت فى شكل جديد ، بمناسبة حفر قناة السويس ، وقيام الحكومة خلال النصف الثانى من القرن الماضى بمشروعات الرى والسكك الحديد

---

(١) يفهم من تقرير بوالكمت أنه كان يقدر عدد المشتغلين بالمصانع الحديثة فى عهد محمد على بثلاثين أو أربعين ألفا ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ . ويذكر كامبل أنهم كانوا لا يقلون كثيرا عن ثلاثين ألفا ، المرجع السابق ، ص ٧٠٦ .

(٢) وذلك فضلا عن رجال الأسطول الذين بلغ عددهم سنة ١٨٣٣ ١٦٠٠٠ جندى.

والمواصلات إلخ ، وقيامها أيضا فى تلك الفترة بحملاتها الحربية فى افريقية . كما تزايد منذ ذلك الحين عدد سكان المدن من غير الزراع ، بسبب هجرة الكثير من الأجانب ، ونمو القطاع التجارى والمالى ، وقطاع الأعمال الحرة ، وكثرة عدد الموظفين العموميين، ثم بسبب نمو الصناعة الحديثة تدريجيا منذ أواخر القرن الماضى على نحو ما أشرنا إليه سابقا . ومن جهة أخرى ، فقد ترتب على امتداد الحربين العالميتين إلى منطقة الشرق الأوسط ، ووجود جيوش الحلفاء فى مصر حينذاك، أن وجد كثير من المصريين ، من مختلف المهن أعمالا لهم عند تلك الجيوش .

وإذا نظرنا إلى تطور الرقم الخاص بعدد المشتغلين بمختلف الأعمال منذ سنة ١٩٢٧ حتى سنة ١٩٤٧ ، فإنا نلحظ ، على وجه الإجمال ، تزايد هـذا الرقم بصفة مطلقة ، وذلك على نحو ما هو مبين فى الجدول التالى :

توزيع المشتغلين من السكان حسب النشاط الاقتصادى فى سنوات التعداد من ١٩٢٧ إلى ١٩٤٧[1]

الزراعة والصيد والقنص			المناجم والمحاجر			الصناعات التحويلية			البناء والتشييد			النقل والمواصلات		
١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧
٣٥٠٣٥٧٥	٤٢٨٤٢٧٧	٤٢١٤٩١٩	٦٤١١	٦٦٦١	٨٠٨٠	٤٨٠٠١٧	٤٧٥٦٦٥	٧٠٧١٧٢	١٢٣٦٩٧	١١٧٨٩٨	١١١٦٤١	١٢٩٦٣٨	١٣٧٧٠١	٢٠٠٩٥٧

تابع الجـــدول السابق

التجـــارة			الخدمات الشخصيـة			الإدارات العامة والخدمات الاجتماعية			أعمـــال أخرى		
١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧
٤٠٦١٦٣	٤٥٨٤٥١	٦١٧٥٢٦	٢٨٣٠١١	٢٥٤٩٧٨	٣٩٠٩٧٧	٢٧٩٥٧٩	٣١٧١٣٠	٥٠٨٠١٦	٥٩٤٢٠١	١٣٢٢٧٢٣	١٥٥٩٤٢٧

الجمـــلة		
١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧
٥٨٠٦٢٩٢	٧٣٧٥٤٨٤	٨٣١٨٧١٥

(١) مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ، المرجع السابق ، ص ٢٩ــ٣٠ . ويلاحظ أن بيانات الجدول لا تشمل الأطفال دون سن الخامسة .

والأرقام السابقة تخص السنوات ١٩٢٧ ـ ١٩٤٧ ، أما فى أوائل القرن الحالى، (سنة ١٩٠٧) ، فقد قدر عدد البالغين المشتغلين بالزراعة ، بـ ٢ر٣١٥ر١٤٩ شخصا (منهم ٢ر٢٥٨ر٠٠٠ رجل و ٥٧ر١٤٤ إمرأة) ، بينما قدر المشتغلون بالصناعة فى نفس التاريخ بـ ٣٧٦ر٣٤١ شخصا ، وبالنقل ١٠١ر١٣٦ ، وبالتجارة ١٦١ر٢١٠ وبالأعمال الحكومية ٤٨ر٨٨٧[1] .

هذا فيما يخص الأرقام المطلقة لتوزيع السكان حسب أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة . أما إذا نظرنا إلى نسبة المشتغلين منهم فى كل من تلك الأوجه ، فإنا نجدها كالآتى :

النسبة المئوية للمشتغلين بأقسام النشاط الاقتصادى
إلى جملة السكان فوق سن الخمس السنوات[2]

أوجه النشاط	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٥٧[3]
الزراعة	٣٧٫٦	٢٩٫٠	٣١٫٢	٢٦٫٠	٢١٫٧
الصناعة التحويلية	٤٫٣	٤٫٠	٣٫٥	٤٫٤	٣٫٣
النقل	١٫٤	١٫١	١٫٠	١٫٢	١٫٣
التجارة	٣٫٠	٣٫٣	٣٫٣	٣٫٨	٥٫٣
الخدمات	٤٫٤	٤٫٦	٤٫١	٥٫٥	٧٫١

وتدل هـذه الأرقام على أن ثمة ميلًا واضحا إلى تناقص نسبة المشتغلين بالزراعة إلى جملة السكان فوق الخمس السنوات ، فقد انخفضت نسبتهم هـذه من ٣٧٫٦

---

(١) أرمنجون ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ ـ ١٤٧ .

(٢) مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ، المرجع السابق ، ص ٣١ . وقد أكملت الأرقام الواردة فى المجموعة بأرقام أخرى تفضل بإعدادها الأستاذ أبو العلا السايح بمصلحة الإحصاء تحت إشراف الأستاذ الدكتور حسن حسين وكيل وزارة الإحصاء .

(٣) بيانات سنة ١٩٥٧ منسوبة إلى القوة البشرية أى الأفراد من ست سنوات فأكثر .

فى سنة ١٩١٧ إلى ٧ر٢١ فى سنة ١٩٥٧ ، بينما تزايدت نسبة المشتغلين بالتجارة والخدمات . وقد تفسر هذه الظاهرة بكثرة الهجرة من الريف إلى الحضر لمزاولة التجارة فيه أو للاشتغال فيه بالخدمات المختلفة .

أما الصناعة والنقل ، فتكاد تكون نسبة المشتغلين بهما ثابتة ، بل تدل الأرقام السالفة على أن نسبة المشتغلين فى الصناعة تناقصت فى سنة ١٩٥٧ عنها فى سنة ١٩٤٧ .

ورغم هذه التغيرات المحدودة ، فإن الصورة العامة بقيت كما هى ، فقد ظل معظم الأعمال فى مصر زراعيا . ويعتبر ذلك ، فى حد ذاته ، بعض الدلائل الهامة على نسبية التغير الذى طرأ على حياتنا الاقتصادية حتى الآن .

هـذا ، ومن الممكن ألا نقف عند حدود الأرقام السابقة ، التى تبين التغير فى توزيع السكان بين أقسام النشاط الاقتصادى المختلفة ، بأن نضيف إلى ذلك دراسة التغير الذى طرأ على توزيعهم داخل كل قسم من الأقسام المذكورة ، خاصة منها الصناعة والتجارة . فمن المفيد مثلا أن نبحث توزيع العمال الصناعيين بين الصناعات المختلفة ، كى نعرف ـ على سبيل المثال ـ ما إذا كانت نسبة العمال المشتغلين فى صناعة كصناعة الغزل والنسيج قد زادت أو نقصت عنها قبلا ، وأسباب ذلك ونتائجه .

ورغم ما لهذه الدراسة التفصيلية من أهمية كبرى . فإنا لا نستطيع أن نعرض لها هنا ، لضيق المقام .